نموذج ترخيص

أنا الطالب : نور المجيدة بنت فخيران حاج حمدان أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

الصعوبات في استعمال حروف الجر في اللغة العربية في الأفعال اللازمة والمتعدية لدى الدارسين الملاويين : دراسة وصفية تحليلية.

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: نور المجيدة بنت فخيران حاج حمدان

التوقيع: نور المجيدة

التاريخ: ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٢م.

الصعوبات في استعمال حروف الجر في اللغة العربية في الأفعال اللازمة والمتعدّية لدى الدارسين الملايويين: دراسة وصفية تحليلية

إعداد

نور المجيده بنت فغيران حاج حمدان

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول، ٢٠١٢م

نوقشت هذه الرسالة (**الصعوبات في استعمال حروف الجر في اللغة العربية في الأفعال اللازمة والمتعدّية لدى الدارسين الملايويين: دراسة وصفية تحليلية**)، وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٢/١٢/١١

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، مشرفًا أستاذ النحو العربي	....
الأستاذ الدكتور عبدالله نايف عنبر، عضوًا أستاذ اللسانيات	....
الأستاذ الدكتور محمد أحمد القضاة، عضوًا أستاذ الأدب الحديث	....
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد الكوفحي، عضوًا أستاذ الأدب الحديث (الجامعة الهاشمية)	....

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله، ثم الصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،

فاعترافا بالفضل للأهل –حيث لا يشكر الله من لا يشكر الناس–، يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعدني في الحصول على المعلومات حتى خرجت هذه الرسالة إلى حيز الوجود. وأخص بالشكر مشرفي الكريم الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، ووالديّ الكريمين فغيران حاج حمدان فغيران حاج عبد الرحمن، وحاجة صائمة عبد الله، وأخواتي الكريمات فغيران نور الحافظة فغيران حاج حمدان، وحفصة عبد الرحمن المراكبي، وحاجة نورحسلينا حاج محمد صالح، جزاهم الله جزاء كثيرا.

والحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الصعوبات في استعمال حروف الجر في اللغة العربية في الأفعال اللازمة والمتعدّية لدى الدارسين الملايويين: دراسة وصفية تحليلية

إعداد

نور المجيده بنت فغيران حاج حمدان

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع الصعوبات في استعمال حروف الجر في اللغة العربية في الأفعال اللازمة والمتعدّية لدى الدارسين الملايويين: دراسة وصفية تحليلية. وفيها يشمل الموضوع دراسة بوصفها شاملة للموضوعين؛ الفعل من حيث لزومه وتعديته وحروف الجر في اللغة العربية، كما تقدم الدارسة من خلالها تحليل الصعوبات في استعمال حروف الجر في الأفعال تحليلا تفصيليا. وقد تم إنجاز هذا التحليل بعرض نتائج الاستبانة التي قد توزعت فيما بين طلبة اللغة العربية في جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية ببروناي دارالسلام للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م. وقد أفادت هذه الدراسة كثيرا من الدراسات السابقة التي قام بها الباحثون الملايويون في التحليل التقابلي بين اللغتين في الموضوعين؛ حروف الجر، والأفعال اللازمة والمتعدّية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على مدى الصعوبات التي يواجهها الدارسون حول ظاهرة استخدام حروف الجر مع الأفعال. ثم تقدم في ختامها بعض المقترحات التي تراها الباحثة مفيدة في تيسير محاولاتهم في فهم هذه الظاهرة.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على رسول الله أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فإن ظاهرة استعمال حروف الجر في الأفعال من الظواهر التي لاحظتها الباحثة مهمة حيث إنها قد أصبحت من أكبر المشكلات التي يواجهها معظم الدارسين الملايويين. فهم لا يفرّقون بين المعاني المتقاربة التي تؤديها حروف الجر في اللغة العربية ولغتهم الأم الملايوية، مما يؤدي إلى الوقوع في الأخطاء في أثناء استعمال حروف الجر في الأفعال في العربية. ولهذا السبب، اختارت الباحثة موضوع دراستها، **(الصعوبات في استعمال حروف الجر في اللغة العربية في الأفعال اللازمة والمتعدّية لدى الدارسين الملايويين: دراسة وصفية تحليلية)**، آملة في كشف الصعوبات اللغوية في هذه الظاهرة لدى هؤلاء الدارسين.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها سوف تساعد المدرسين في التعرف على الصعوبات التي يواجهها طلابــهم، فيضعون خطة عملية تساعد في علاج ضعف طلابــهم في هذا الجانب. ثم إنها سوف تعرض أخطاء منتشرة لدى هؤلاء الطلاب وتقترح طرقا صحيحة لهم كي يتعرفوا على أوجه البناء والاستعمال الصحيح لحروف الجر في الأفعال اللازمة والمتعدّية في الكتابة.

ويمكن تحديد مشكلة هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية: هل يواجه الطلاب الملايويون صعوبات لغوية في استعمال حروف الجر في اللغة العربية في الأفعال اللازمة والمتعدّية؟ وما الصعوبات التي يواجهها هؤلاء الطلاب؟ وما أكثر هذه الصعوبات؟ وما أسباب الخطأ في استعمال حروف الجر في هذه الأفعال؟

ومن هنا، تأمل الباحثة أن تحقق عددا من الأهداف، ومنها:

١) السعي إلى تيسير أساليب تدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها، بتقديم الدروس ووضع التدريبات حول نقاط الصعوبة، وهي المشكلة في اختيار حروف الجر المناسبة للأفعال وفي فهم الدلالة لكل من تلك الحروف.
٢) مساعدة المدرسين على معرفة مواطن الصعوبة لدى الدارسين الملايويين في أثناء تعلمهم وتطبيقهم لحروف الجر في الأفعال، ومن ثم يستطيعون أن يساعدوهم على إتقان اللغة العربية.
٣) مساهمة متواضعة في تحليل الصعوبات اللغوية التي يواجهها الدارسون الملايويون، وخاصة في بروناي دار السلام، لمهارة استعمال حروف الجر في مواضعها الصحيحة في الأفعال.
٤) محاولة في عرض كيفية استعمال حروف الجر استعمالا صحيحا في الأفعال.

جاءت هذه الدراسة في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع. وخُص الفصل الأول بالحديث عن "الفعل في اللغة العربية لزومه وتعديته"، وقد بدأته الباحثة بنبذة عامة عن الفعلين اللازم والمتعدّي في اللغة العربية، ثم قسمته إلى ثلاثة مباحث: الأول "أقسام الفعل اللازم والمتعدّي"، والثاني "الفعل اللازم في اللغة العربية"، والثالث "الفعل المتعدّي في اللغة العربية".

وأما الفصل الثاني فيشمل الحديث عن "استعمال حروف الجر في الأفعال اللازمة والمتعدّية"، وفيه مبحثان: الأول "حروف الجر التي تتعدّى بها الأفعال ودلالاتها"، والثاني "تعدية الأفعال بحروف الجر".

وأما الفصل الثالث فيتناول الحديث عن "الصعوبات في استعمال حروف الجر في الأفعال اللازمة والمتعدّية"، وفيه ثلاثة مباحث: الأول "عرض نتائج استبانة الطلبة"، والثاني "تحليل الصعوبات من خلال إجابات الطلبة"، والثالث "المقترحات لعلاج الصعوبات".

وفي الختام، ذكرت الباحثة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الدراسات السابقة:

لقد اطلعت الباحثة على الكتب والبحوث التي لها صلة بالموضوع، منها ما درس الموضوع نظريّا ومنها ما تناول الجانب التطبيقي للموضوع. فالبحوث التي أفادت الباحثة منها كثيرا فيما يتعلق بموضوع الدراسة:

١) **دراسات تقابلية بين اللغتين العربية والماليزية على مستوى المركبات الاسمية والوصفية والفعلية:** رسالة جامعية (ماجستير) مقدمة من الباحث مت طيب بن فا إلى قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م.

٢) **حروف الجر والعطف في اللغتين العربية والملايوية: دراسة تقابلية:** رسالة جامعية (ماجستير) مقدمة من الباحث ذو الكفل بن مد عيسى إلى قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨م.

٣) **الفعل في اللغتين العربية والماليزية: دراسة في التحليل التقابلي:** رسالة جامعية (دكتوراة) مقدمة من الباحث نافي حنفى بن دوله إلى قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، ١٩٩٩م.

٤) **الجملة في اللغتين العربية والملايوية: دراسة تقابلية:** رسالة جامعية (دكتوراة) مقدمة من الباحث محمد نجيب بن جعفر إلى قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م.

منهج البحث:

لقد اعتمدت الباحثة على الطرق العلمية للحصول على المعلومات والحقائق المطلوبة في تحليل الصعوبات لدى الدارسين الملايويين في استعمال حروف الجر في الأفعال من خلال كتاباتهم. والطرق التي اعتمدت عليها الباحثة هي الملاحظة والتحليل والاستنتاج. ولذا، فقد تم إجراء البحث وفقا للخطوات التالية:

١) دراسة مكتبية أي قراءة متأنية فاحصة لعدد من الكتب والبحوث لها صلة بالموضوع.
٢) جمع المواد التحريرية من الدارسين الملايويين في المستوى المتقدم لمهارة الكتابة.
٣) رصد الصعوبات الواردة في استخدام حروف الجر في الأفعال وتحديدها لدى هؤلاء الدارسين أثناء كتاباتهم من خلال الاستبانة التي وزعتها الباحثة عليهم.
٤) تفسير أسباب تلك الصعوبات وتحليلها.
٥) وضع الحل لتلك المشكلات باقتراح طرق العلاج المناسبة لها وإعطاء الاقتراحات والتوصيات المناسبة.

الفصل الأول

الفعل في اللغة العربية لزومه وتعديته

نبذة عن الفعلين اللازم والمتعدّي في اللغة العربية

إن الأفعال العربية من حيث لزومها وتعديتها قسمان، وهما: الفعل اللازم، والفعل المتعدّي. فالفعل اللازم هو ما يكتفى بمرفوعه، نحو: قام، وقعد. وأما الفعل المتعدّي فهو عكس ذلك، وهو ما لا يكتفى بمرفوعه، بل يتعدّى إلى المفعول به، نحو: ضرب، وأخذ. وهناك قسم ثالث يكون لازما ويكون متعدّيا، نحو: شكر، ونصح، ونحو: فغر، ونحو: جاء، ورجع.

ومن هذه المقدمة الوجيزة، يمتاز الفعل المتعدّي من اللازم، بأنه يحتاج إلى المفعول به لإتمام المعنى ويتعدّى إليه من غير حاجة إلى حرف الجر، بينما الفعل اللازم، لا يحتاج إلى المفعول به، ولا يتعدّى إليه إلا بواسطة حرف الجر. فواضح –هنا–، أن المفعول به هو الفارق بينهما، قال الزمخشري بعد أن عرّف المفعول به: "وهو الفارق بين المتعدّي من الأفعال وغير المتعدّي"[١].

ثم يمكن التساؤل، إذا كان المفعول به هو الفارق الأساسي بين الفعلين، فهل علينا أن ننظر إلى المعنى حتى نستطيع أن نميز نوع الفعل؟ قال ابن مالك: "ولا يتميز المتعدّي من اللازم بالمعنى والتعلّق، فإن الفعلين قد يتحدان معنى، وأحدهما متعدّ والآخر لازم، كصدقتُهُ وآمنتُ به، ونسيتُهُ وذهلتُ عنه وحببته ورغبتُ فيه..."[٢].

---

[١] الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، **المفصل في علم العربية**، ط١، (تحقيق فخر صالح قدارة)، دار عمار، عمان، ٢٠٠٤م، ص٦٠.

[٢] انظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، (تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون)، هجر للطباعة والنشر، دت، ج٢، ص١٤٩.

فلو كان الأمر كذلك، فكيف –إذن– يمكن التمييز بين الفعلين؟ قال ابن مالك: "وإنما تميّز المتعدّي بأن يتصل به كاف الضمير أو هاؤه أو ياؤه باطراد، وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وحببته وأردته ورجوته فهو مصدّق ومحبوب ومراد ومرجوّ."(١). وفي موضع آخر، قال ابن مالك في ألفيته: (عـــــــــلامةُ الـــــــــفعل المُعَدَّى أن تصل *هــــــا غيـــــــــــــــــرِ مصدر به نحوُ عمِلْ). ومما يُفهم من كلامه، أن للفعل المتعدّي علامتين يمتاز بهما عن الفعل اللازم، **فأولاهما:** عود ضمير النصب إلى المفعول به، يتميز الفعل المتعدّي بأن يتصل به ضمير نصب راجع إلى غير المصدر أي المفعول به، ومثال ذلك: الباب أغلقتُــــه، فضمير(الهاء) يعود على (الباب) وهو مفعول به، وليس مصدرا. **وثانيتهما:** بناء اسم المفعول التام، ويعني ابن مالك بالتام أنه لا يحتاج إلى حرف جر، نحو: الباب أغلقتُه فهو **مُغْلَق.**

ومن الملاحظ في خلال هذا المقام، أننا نستطيع أن نميز الفعل المتعدّي من الفعل اللازم بهاتين العلامتين. فالفعل اللازم، لا يلحقه ضمير المفعول به، كما أنه لا يصاغ منه اسم مفعول تام بل يتأتى صوغ المفعول ناقصا أي بواسطة حرف الجر، فلا يقال: زيد خرجه عمرو، ولا هو مخروج، وإنما يقال: الخروج خرجه عمرو، وهو مخروج به أو إليه(٢).

ثم ذكر ابن السراج أمرين آخرين بهما يمكن أن نتعرف على نوع الفعل. **الأول،** قياس الفعل على مثله وضده، قال: "و(دخلت) مثل غرتُ إذا أتيت الغور، فإن وجب أن يكون (دخلت) متعدّيا وجب أن يتعدّى (غرت) ودليل آخر: أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعدّيا إلا كان مضاده متعدّيا، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد، فمن ذلك: تحرك، وسكن، فتحرك غير متعد،

---

(١) انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٤٩.

(٢) انظر: ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دط، ٤م، (تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م، ج٢، ص١٥٧.

وسكن غير متعد، وابيضّ واسودّ كلاهما غير متعد، وخرج ضد دخل، وخرج غير متعد فواجب أن يكون دخل غير متعد..."[١].

وأما **الثاني** فهو السؤال عن الفعل[٢]، قال ابن السراج: "واعلم: أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل: ضرب وقتل، قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيد أو بعمرو، فهذا إنما يكون في المتعدّي نحو ما ذكرنا، ولا يقال فيما لا يتعدّى نحو: قام، وقعد، لا يقال هذا القيام بمن وقع؟ ولا هذا القعود بمن حل، إنما يقال: متى كان هذا القيام؟ وفي أي وقت وأين كان؟ وفي أي موضع؟"[٣].

وإن كان بين الفعلين فرق، لقد اتفق النحاة على أن اللازم والمتعدّي في التعدّي إلى المصدر، وإلى ظرفي الزمان والمكان سواء. قال سيبويه: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه... وذلك قولك: ذهب عبدالله الذهاب الشديد... ويتعدّى إلى الزمان... وتقول: ذهبتُ أمس، وسأذهب غدا... ويتعدّى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان... وذلك قولك: ذهبتُ المذهب البعيد..."[٤]. وهذا بالنسبة إلى تعدّي الأفعال اللازمة إليها، وأما عن تعدّي الأفعال المتعدّية إليها فقال سيبويه: "واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدّي، تعدت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل، وذلك قولك: أعطى عبدالله زيداً المال إعطاء جميلا، وسرقتُ عبدالله الثوب الليلة، لا تجعله ظرفا، ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيدا الثوب، لم تجعلها ظرفا."[٥].

---

[١] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، دط، ٣م، **الأصول في النحو**، (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، دت، ج١، ص١٧٠-١٧١.

[٢] انظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي الحضرمي (ت ٦٦٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، دط، (تحقيق صاحب أبو جناح)، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصيل، بغداد، ١٩٨٠م، ج١، ص٢٩٩، والبقري، أحمد ماهر، (١٩٨١م)، **في علم النحو دراسة ومحاورة**، ص١٣٩.

[٣] ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٧١.

[٤] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، ط٤، ٥م، (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، الشركة الدولية للطباعة، ٢٠٠٤م، ج١، ص٣٤-٣٥.

[٥] المرجع نفسه، ج١، ص٤١.

وقد أضاف بعض النحاة[١] إلى هذه الثلاثة، ثلاثة أخرى، وهي: الحال، والمفعول معه، والمفعول له. قال السيرافي: "فأما الأشياء التي تشترك في تعدّي الأفعال إليها، وعملها فيها، فهي المصادر، وظروف الزمان والمكان، والحال، والمفعول معه، والمفعول له."[٢]. وذكر السيرافي الأمثلة لهذه الثلاثة، فأما الحال فنحو: قام زيدٌ ضاحكا أي في حال ضحكه، والمفعول معه نحو: جاء الشتاءُ والطَّيالسَة أي جاء الشتاءُ مع الطيالسة، والمفعول له نحو: قام زيدٌ حذرَ الشرِّ أي من أجل حذر الشر.

وأما من حيث بناء الفعل، فقد اشترك اللازم والمتعدّي في الأبنية كما يلي:

الجدول ١. الأبنية المشتركة بين اللازم والمتعدّي

الرقم	البناء	الأوزان	اللازم	المتعدّي
١	**المجرد الثلاثي**[٣]	فَـعَـلَ – يَفْـعُـل	قَعَدَ – يَقْعُد	قَتَلَ – يَقْتُل
٢		فَـعَـلَ – يَفْـعِـل	جَلَسَ – يَجْلِس	ضَرَبَ – يَضْرِب
٣		فَـعَـلَ – يَفْـعَـل	ذَهَبَ – يَذْهَب	فَتَحَ – يَفْتَح
٤		فَـعِـلَ – يَفْـعَـل	رَكِنَ – يَرْكَن	لَقِمَ – يلْقَم
٥		فَعِـلَ – يَفْعِـل	وَبِقَ – يَبِق	وَرِثَ – يرِث

(١) منهم السيرافي، وابن بابشاذ، وأما الجرجاني فترك منها المفعول معه. (انظر: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ)، **شرح المقدمة المُحْسِبَة**، (تحقيق خالد عبد الكريم)، ج٢، ص٣٧٦، والجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، (تحقيق كاظم بحر المرجان)، دت، ج١، ص٦٢٩)

(٢) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، ط١، ٥م، (تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م، ج١، ص٢٦٤.

(٣) إن للمجرد الثلاثي ستة أوزان، كلها مشتركة بين اللازم والمتعدّي ما عدا فَعُـلَ – يَفْعُـل، فأفعال هذا الباب لا تكون إلا لازمة. (انظر: ستار، محمد حمزة، (١٤٢٧ه)، **تصريف بناء الأفعال**، ط١، القاهرة: دار الفجر الإسلامي، ص٧)

الرقم	البناء	الأوزان	اللازم	المتعدّي
٦		فَــيْــعَــلَ	بَيْقَرَ[٢]	بَيْطَرَ الدابةَ[٣]
٧		فَــوْعَــلَ	حَوْقَلَ[٤]	صَوْمَعَ الثريد[٥]
٨		فَــعْــوَلَ	هَرْوَلَ[٦]	دَهْوَرَ المتاع[٧]
٩		فَــعْلَى	عَنْظَى[٨]	قَلْسَى الرَّجل
١٠		أفْــعَــلَ	أَخْطَأَ	أَكْرَمَ
١١		فَــعَّــلَ	سبَّحَ	كَسَّرَ
١٢	**المزيد الثلاثي**[١]	فَــاعَــلَ	سَافَرَ	ضَارَبَ
١٣		تَــفَــعَّــلَ	تَأَثَّمَ	تَلَقَّفَ
١٤		تَــفَــاعَــلَ	تَغَافَلَ	تَقَاضَى
١٥		افْــتَــعَــلَ	افْتَقَرَ	اكْتَسَبَ
١٦		اسْتَــفْــعَــلَ	اسْتَقْدَمَ	اسْتَحْسَنَ
١٧		افْعَــوَّلَ	اخروَّطَ السفرُ[٩]	اعْلَوَّطَ المهرَ[١٠]
١٨		افْعَــوْعَــلَ	اغْدَوْدَنَ النبتُ[١١]	احْلَوْلَى[١٢]
١٩	**الرباعي**[١٣]	فَــعْــلَــلَ	قَرْقَرَ	دَحْرَجَ

---

[١] انظر: ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ط١، (تحقيق فخر الدين قباوة)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م، ص١٢٤-١٣٣.

[٢] بيقر: هلك.

[٣] بيطر الدابة: عالجها.

[٤] حوقل: كبر وعجز عن الجماع.

[٥] صومع الثريد: سوّى له صومعة.

[٦] هرول: أسرع في مشيه.

[٧] دهور المتاع: جمعه وقذفه في مهواة.

[٨] عنظى: فحش.

[٩] اخروّط السفر: طال.

[١٠] اعلوّط المهر: تعلق بعنقه وركبه.

[١١] اغدودن: طال.

[١٢] احلولى: استمرأ أو استطاب.

[١٣] انظر: ابن عصفور، المرجع نفسه، ص١٢٤.

المبحث الأول: أقسام الفعل اللازم والمتعدّي

الفعل ما دلّ على معنى في نفسه، مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة[١]. وقد قسم النحاة الأفعال عدة عدة تقسيمات باعتبارات مختلفة، وذلك من حيث الزمن، والصحة والاعتلال، والجمود والتصرف، واللزوم والتعدّي، والتمام والنقصان. ففي تقسيم النحاة للفعل بالنظر إلى لزومه وتعديته اختلاف يسير. ويمكن تصنيف ذلك في ثلاثة آراء، وهي:

١) أنه قسمان: الفعل اللازم، والفعل المتعدّي.
٢) أنه ثلاثة أقسام، وهي: اللازم، والمتعدّي، وما ليس بلازم ولا متعد، وهو مثل: كان وأخواتها.
٣) أنه أربعة أقسام، وهي: اللازم، والمتعدّي، وما لا يوصف بلزوم ولا تعد، وما يوصف بلزوم وتعد معا لاستعماله بالوجهين، مثل: شكر، فإنه يقال: شكرتُه وشكرتُ له.

ولعل الأفعال التامة كلها إما أن تكون لازمة وإما أن تكون متعدّية. إذن، **الرأي الأول** من هذه الآراء الثلاثة أمر معروف في اللغة العربية، وهو أشهر التقسيمات عند أكثر النحاة، منهم: ابن مالك، وابن عقيل[٢].

وأما **الثاني**، فذهب إلى هذا الرأي ابن هشام، ويُلاحظ أنه قسم الفعل إلى ثلاث مجموعات من الأفعال: مجموعة لم يصنفها في لزوم أو تعد، وهي كان وأخواتها، ومجموعة الأفعال المتعدّية، ومجموعة الأفعال اللازمة[٣]. وعلى الرغم من وجود مثل هذا القبول من بعض النحاة، رفضه آخرون وقالوا: إن بحث اللازم والمتعدّي خاص بالأفعال التامة، وكان وأخواتها من الأفعال الناقصة، إذن، لا يختلط ما هو في قسمة التام مع قسمة الناقص[٤].

---

[١] انظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، دط، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١١م، ص٤٦.

[٢] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن الهاشمي (ت ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل**، دط، ٢م، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م، ج٢، ص٤١٦.

[٣] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٥٦.

[٤] انظر: ابن عقيل، المرجع السابق، ج٢، ص٤١٦.

وأما **الثالث** فقد كان من مؤيدي هذا الرأي السيوطي، حيث قال: "الفعل أربعة أقسام: لازم، ومتعد، وواسطة: لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص: كان وكاد وأخواتهما، وما يوصف بهما، أي باللزوم والتعدّي معا، لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح على الأصح، فإنه يقال شكرتُه وشكرتُ له، ونصحتُه ونصحتُ له... ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسما برأسه."[١].

وقد اختلف النحاة في الرأي الثالث، ومحط الاختلاف هو في القسم الرابع وهو أن الفعل يوصف باللزوم وبالتعدّي معا. وقد جاء عن ابن هشام، أن في اللغة أفعالا تتعدّى حينا بنفسها، وحينا بحرف الجر، نحو: شكر، فيستعمل هذا الفعل متعدّيا في مثل: شكرتُ زيدا، كما يستعمل لازما في نحو: شكرتُ له. فمثل هذا الفعل وما شابهه، يكون استعماله متعدّيا لغة قبيلة، واستعماله لازما لغة قبيلة أخرى؛ فهو بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخل في أحد القسمين المتعدّي واللازم[٢].

وحقيقة، أن للنحاة في هذه الأفعال ثلاثة آراء:

الأول: أن هذا النوع من الأفعال قسم مستقل بذاته، فليس هو من قبيل المتعدّي، ولا من قبيل اللازم. وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين معا، فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال وآخر، لأن كلا الاستعمالين منقول عمن يحتج بلغتهم من العرب[٣].

الثاني: أنه من قبيل الفعل اللازم، إذ إن الأصل فيه: شكرتُ لزيد. فحُذف حرف الجر وتعدّى الفعل بنفسه إلى المفعول به، وهو ما يسميه علماء اللغة: الحذف والإيصال[٤]. وهذا متفق مع قول البصريين، حيث إنهم يرون أن حرف الجر إذا حُذف، انتصب ما بعده.

---

[١] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط١، (تحقيق أحمد شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج٣، ص٥.

[٢] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٥٦.

[٣] انظر: ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المُحْسِبة**، ج٢، ص٣٦٩.

[٤] أي حذف حرف الجر وإيصال الفعل اللازم إلى مفعوله بدون واسطة فينصبه. (انظر: الفوزان، عبدالله بن صالح، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، الرياض: دار المسلم، ص٣٧٣).

قال ابن مالك في ألفيته: (وعـــــــــــــدّ لازما بحرف جر*وإنْ حُذف فالنَّصبُ للمُنـــــــــــــــــــــــــــــــجَرِّ) يتفق إبراهيم السامرائي مع هذا الرأي، حيث إنه يرى أن الفعل أصله لازم قاصر، غير أنه يذهب إلى أن هذا الفعل يصار من هذه الحالة إلى المتعدّي جريا على طبيعة العربية المتشبثة أبدا بالإيجاز، والتوفر على الإيجاز هو الذي حمل المعربين أن يتخففوا من أحرف الجر في كثير من الأحيان، والشاهد النحوي القديم: (تمرّون الديارَ ولم تعوجوا...) دليل على هذه الخفة المطلوبة قصدا في الإيجاز. وبهذا، انتقل الفعل (مرَ) من التعدّي بالحرف إلى التعدّي المباشر. ومن الممكن أن تخطر في بالك أن هذا الإيجاز حفاظ على الوزن الشعري. فلو كان الأمر كذلك، لكان في وسع الشاعر أن يتخلص من هذه المشكلة بالذهاب إلى صيغة الماضي ليسلم له الوزن وليعدّي الفعل بالباء، فيقول: (مررتم بالديار...)[(١)].

الثالث: أنه من قبيل الفعل المتعدّي، فالفعل (شكر) يعدّي بنفسه، وأما في نحو: شكرتُ لزيد، فاللام هذه زائدة. وهذا رأي ذكره أبو حيان[(٢)].

وبالنسبة إلى هذه الآراء الثلاثة، تميل الباحثة إلى القول بأن الفعل (شكر) أصله فعل لازم. ومما يؤيد رأيها، أن الفعل (مرّ) في نحو: مررتُ بزيد، لا يتمكن من إيصال معناه إلى الاسم بعد فاعله بنفسه، والفعل إذا تعدّى إلى مفعوله بحرف الجر، فهو فعل لازم، ويمكن أن نقيس الفعل (شكر) على فعل (مرّ). وأما القول بأن أصل الفعل أن يتعدّى بنفسه، وحرف الجر فيه زائدة، فمردود، فقد وردت الآيات من قوله تعالى: ﴿واشكروا نعمتَ الله﴾ [النحل: ١١٤]، وقوله تعالى: ﴿واشكروا لله﴾ [البقرة: ١٧٢]، فاللام غير زائدة، وإنما هي اللام التي تكون وصلة لبعض الأفعال إلى مفعوليها، وقد يجوز حذفها. وقال الزجاجي: "وهذا ليس بمقيس، أعني إدخال هذه اللام بين المفعول والفعل، وإنما هو مسموع في أفعال تُحفظ ولا يقاس عليها."[(٣)].

---

(١) انظر: السامرائي، إبراهيم، (١٩٨٣م)، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص٨٤.

(٢) انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٥٦.

(٣) انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، **اللامات**، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ص١٤٧.

فهذا هو التقسيم العام للأفعال من حيث اللزوم والتعدّي. وفي نظر الباحثة، أن الرأي الأول، وهو أن الفعل من حيث لزومه وتعديته قسمان، الفعل اللازم والفعل المتعدّي، لا خلاف فيه البتة. وبالنظر إلى الرأي الثاني، تستطيع الباحثة أن تقول، إن كان وأخواتها خارجة من هذا التقسيم، لأن التقسيم –هنا– باعتبار الفعل التام، و(كان) ليست فعلا تاما، وإنما هي فعل ناقص، وقد تأتي تامة. وأما الرأي الثالث، فتميل الباحثة إلى القول بأن الفعل ثلاثة أقسام بدلا من أربعة، وهي: اللازم، والمتعدّي، وما يوصف بهما معا.

ثم إن تلك الأفعال التي توصف باللازم وبالمتعدّي معا لم تقتصر على فعل (شكر) أو (نصح) فحسب. قال ابن مالك[١]:

(وَجُمِـــــعَ اللُّزومُ والتعــدّي * لِواحِدٍ مع اتِّحادِ الْقَصْــــدِ)

(وَجُـــــمِع مع اخْتِـــلاف المُعْتَبَر * نـــحو: فغرتُ الفمَ والـــــفمُ فَغَر)

فيُفهم من البيت الأول، أن بعض الأفعال قد ورد استعمالها بوجهين والمعنى واحد، نحو: شكرتُه وشكرتُ له، ونصحتُه ونصحتُ له، وكِلْتُه وكِلْتُ له، ووزنْتُه ووزنْتُ له، وهي أفعال قليلة تحفظ ولا يقاس عليها[٢]. وأما الثاني، فيُفهم منه أن –هناك– من الأفعال استعملت كذلك بوجهين والمعنى مختلف، نحو: فغر زيد فاه بمعنى فتحه، وفغر الفمُ بمعنى انفتح.

وفي موضع آخر، ذكر سيبويه بعض الأفعال التي تستعمل لازمة ومتعدّية معا، والمعنى واحد، غير أن لزوم هذه الأفعال ليس مقيدا بحرف جر، كما في المثال الأول، أي: شكرتُه، وشكرتُ له. قال: "وتقول فتن الرجلُ وفتنتُهُ، وحزن وحزنتُهُ، ورجع ورجعتُهُ..."[٣].

---

[١] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ط١، (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي)، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م، ص٦٣٦.

[٢] انظر: ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المُحْسِبة**، ج٢، ص٣٠٦، والزجاجي، **اللامات**، ص١٤٧.

[٣] سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٥٦.

والخلاصة من الأمثلة السابقة، تستطيع الباحثة أن تقول إن ما يوصف باللازم وبالمتعدّي معا قسمان، أولهما: اتفاق المعنى بين الفعلين. وثانيهما: اختلاف المعنى بين الفعلين. ثم إن القسم الأول منهما ينقسم إلى نوعين: الأول مثل: شكرتُ له وشكرتُهُ، والثاني مثل: فتن الرجل وفتنتُهُ. أي أن اللازم في الأول مقيد بحرف جر وهو من الأفعال المسموعة تحفظ ولا يقاس عليها، وأما في الثاني فجاء اللازم مطلقا أي من غير واسطة بحرف جر.

وأما تقسيم الأفعال على جهة التفصيل، فقد ذكر ابن هشام أن الفعل بحسب المفعول به سبعة أنواع[1]، ويمكن تصنيفها إلى أربعة أقسام وهي:

١) **ما لا يطلب مفعولا به البتة**، وهو الفعل اللازم، نحو: قام زيدٌ.

٢) **ما يتعدّى إلى مفعول واحد**، وهو أربعة أنواع:

الأول: ما يتعدّى إليه بالجار، وهو الفعل اللازم، نحو: غضبتُ على زيد.

الثاني: ما يتعدّى إليه بنفسه دائما، وهو الفعل المتعدّي، كأفعال الحواس، نحو: رأيتُ الهلالَ.

الثالث: ما يتعدّى إليه تارة بنفسه وتارة بالجار، نحو: شكرتُ زيدا، وشكرتُ له، وأمسكتُ القلمَ، وأمسكتُ به.

الرابع: ما يتعدّى إليه تارة بنفسه ولا يتعدّى أخرى لا بنفسه ولا بالجار، نحو: فَغَرَ، تقول: فغر فاه، أي فتحه، وفغر فوه، أي انفتح.

---

(١) انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ط١، (تحقيق ح. الفاخوري)، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م، ص٣٧٩.

٣) **ما يتعدّى إلى مفعولين**، وهو نوعان:

الأول: ما يتعدّى إليهما تارة ولا يتعدّى أخرى أي يكون فعلا لازما، نحو: نقص، تقول: نقصتُ زيدا دينارا، ونقص المالُ.

الثاني: ما يتعدّى إليهما دائما، وهو ثلاثة أقسام:

- ما ثاني مفعوليه كمفعول (شكر)، أي أن أول المفعولين مطلق من قيد حرف الجر، والثاني تارة مطلق منه، وتارة مقيد به. وذلك مثل: أمر، تقول: أمرتُك الخيرَ، وأمرتُك بالخير.
- ما أول مفعوليه فاعل في المعنى، نحو: أعطيتُه دينارا، فالمفعول الأول آخذ للدرهم.
- ما يتعدّى لمفعولين أولهما مبتدأ وخبر في الأصل، وهو نوعان:

أ- أفعال القلوب، وهي أربعة عشر فعلا:

رَأى، وعَلِمَ، ودَرَى، وتَعَلَّمْ، ووَجَدَ، وأَلْفَى، وظَنّ، وخَالَ، وحَسِبَ، وجَعَلَ، وحَجَا، وعَدَّ، وزَعَمَ، وهَبْ.

ب- أفعال التصيير، وهي سبعة أفعال:

صَيَّرَ، ورَدّ، وتَرَكَ، وتَخِذَ، واتَّخَذَ، وجَعَلَ، ووَهَبَ.

٤) **ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل**، وهو سبعة أفعال: أَرَى، وأَعْلَمَ، وأَخْبَرَ، وخَبَّرَ، وأَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وحَدَّثَ.

المبحث الثاني: الفعل اللازم في اللغة العربية

هو ما لا يتجاوز فاعلُه إلى مفعول به لإتمام معناه، وإنما يبقى أثرُه في الفاعل نفسه [١]. قال سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول... فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيدٌ وجلس عمروٌ."[٢]. يُـــفهم من كلام سيبويه، أن هذا الفعل لا يطلب مفعولا به، فالفعل (ذهب) لا يحتاج إلى المفعول به، بل يكتفى بفاعله (زيدٌ) لإتمام معنى الجملة.

وعرّفه الزمخشري بـــ"غير المتعدّي"، حيث قال: "وغير المتعدّي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلك."[٣]. وأما ابن هشام فيسميه "الفعل القاصر"[٤] لقصوره عن الوصول إلى المفعول به[٥].

فالأصل في الفعل اللازم، أنه لا يحتاج إلى المفعول به لإتمام معناه. وأما في نحو: مررتُ بزيد، فالفعل (مرّ) يحتاج إلى المفعول به (زيد)، ولكن لضعفه من الوصول إلى مفعوله مباشرة، فاحتاج بذلك إلى حرف الجر (الباء). فهذا النوع من الأفعال هو من الأفعال اللازمة. وهذا ما يتفق عليه البصريون، حيث إن الفعل إذا تعدّى إلى مفعوله بحرف الجر فهو لازم.

---

[١] انظر: اللبدي، محمد سمير نجيب، (١٩٨٥م)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ص٢٠٣، والغلاييني، مصطفى، (٢٠١٠م)، **جامع الدروس العربية**، ط١، (تحقيق منصور علي عبد السميع وثناء محمد سالم ومحمد محمود القاضي)، القاهرة: دار السلام ، ص:٦٢.

[٢] سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٣.

[٣] الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، ص٢٥٧-٢٥٨.

[٤] انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص٣٧٨.

[٥] انظر: الراجحي، عبده علي إبراهيم، **التطبيق النحوي**، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٩م، ص١٨٩.

وقد يقال فيه "المتعدّي بحرف جر"[١] نظرا لتعديته إلى المفعول بالجار. ومما يدلّ على أن الفعل متعد وإن كان لازما، قول ابن جنّي: "واعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذي بعده، وجرّه بالحرف، فإن الجار والمجرور جميعا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وذلك قولك: مررتُ بزيد، فزيد مجرور، وبزيد جميعا في موضع نصب."[٢]. وقال في سياق آخر: "الفعل في التعدّي إلى المفعول به على ضربين: فعل متعد بنفسه، وفعل متعد بحرف جر. فالمتعدّي بحرف الجر نحو قولك: مررتُ بزيد، ونظرتُ إلى عمرو، وعجبتُ من بكر، ولو قلت: مررتُ زيدا، أو عجبتُ بكرا، فحذفت حرف الجر، لم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر، غير أن الجار والمجرور جميعا في موضع نصب بالفعل قبلهما."[٣].

---

[١] انظر: الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد عمر الأزدي (ت ٦٤٥هـ)، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، ط٢، ٣م، (تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتبي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م، ج٢، ص٦٩٧، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ص٦٣٠.

[٢] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، ط٢، ٢م، (تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م، ج١، ص١٤٠.

[٣] ابن جنَي، **اللمع في العربية**، (تحقيق سميح أبو مغلي)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م، ص٤٦.

أولا: علاماته

للفعل اللازم علامات كثيرة، ويمكن تصنيفها إلى قسمين، وهما:

الأول: من حيث الدلالة[١]:

١) الدلالة على سجية[٢]، نحو: جَبُنَ الرجلُ.
٢) الدلالة على عرض[٣]، نحو: فَرِحَ الولدُ.
٣) الدلالة على النظافة، نحو: طَهُرَ الرجلُ، أو الدنس، نحو: رَجُسَ الشيءُ.
٤) الدلالة على اللون، نحو: احْمَرَّ البسرُ.
٥) الدلالة على الحلية، نحو: سَمِنَ الرجلُ.
٦) الدلالة على الهيئة، نحو: طَالَ الشجرُ، وقَصُرَ الشيءُ.
٧) الدلالة على حدوث ذات، نحو: حَصَلَ الخصبُ.
٨) الدلالة على مطاوعة المتعدّي إلى واحد، نحو: كسَّرْتُهُ فانْكَسَرَ، فالفعل (انكسر) يدل على مطاوعة فاعله لفاعل متعد لواحد (كسّر). والمطاوع لا يلزم هذا الوزن وحده، بل أوزان أخرى[٤]، نحو: ضاعفتُ الحسناتِ فتضاعفتْ، وعلمتُه فتعلَّمَ. فحقيقة المطاوعة، أن يدل أحد الفعلين على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.
٩) كونه مضمّنا معنى فاعل لازم، نحو قولهم: (سَمِعَ اللهُ لمن حمده)، فإن الفعل (سمِع) يضمّن معنى (استجاب) وهو فعل لازم.

---

[١] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل،** ج٢، ص٤١٨، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** ج٢، ص١٥٧، و**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** ط٣، ٢م، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٠م، ج٢، ص١٠٧٧-١٠٧٨، و**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،** ص٣٧٩.

[٢] وهي الصفة اللازمة لصاحبها. (انظر: المرادي، بدر الدين أو محمد بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** ط١، (تحقيق عبد الرحمن علي سليمان)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٦٢١)

[٣] وهو المعنى الطارئ الذي ليس له طول ثبات. (انظر: المرادي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها)

[٤] منها: تَفَعْلَلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَفَعْلَى، وتَفَعْنَلَ، وتَفَوْعَلَ، وتَمَفْعَلَ، وتَفَعْوَلَ. (انظر: ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف،** ص١٢٥)

وأما ابن السراج فقد حصر مجالات الفعل اللازم الدلالية في ثلاثة مجالات[١]، وهي:

١) الدلالة على خلقة، نحو: اسودّ الوجهُ، واحمرّ البسرُ.
٢) حركة الجسم الذاتية غير الملاقية لشيء آخر، نحو: قَعَدَ محمد، وقَامَ، وسَارَ.
٣) أفعال النفس، نحو: كَرُمَ الرجلُ، وظَرُفَ عليّ، وغَضِبَ محمد.

قال: "والأفعال التي لا تتعدّى هي ما كان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له، أو فعلا من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها."[٢].

---

[١] انظر: الشمسان، أبو أوس إبراهيم، (١٩٩٧م)، **دروس في علم الصرف**، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ج١، ص١٣٥.

[٢] ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٦٩.

الثاني: من حيث الأبنية[١]:

قال ابن مالك: "فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدّي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها."[٢].

١) كونه على وزن (فَـعُـلَ – يفْـعُـلُ) –بضم العين–، نحو: شَرُفَ، وكَرُمَ[٣].
٢) كونه على (فَعَلَ) أو(فَعِلَ) ووصفهما على (فعيل)، نحو: ذَلَّ فهو ذليل، وسَمِنَ فهو سمين.
٣) كونه على (أَفْـعَـلَ) بمعنى صار ذا كذا، نحو: أَحْصَدَ الزرعُ أي صار ذا حصاد.
٤) كونه على وزن (افعَـلَـلَّ)، نحو: اطْمَأَنّ.
٥) كونه على وزن (افـوَعَـلَّ) وهو ملحق بـ (افعَـلَـلَّ)، نحو: اكْوَهَدَّ الفرخُ إذا ارتعد.
٦) كونه على وزن (افعَـنْـلَـلَ) –بأصالة اللامين–، نحو: احْرَنْجَمَ بمعنى اجتمع.
٧) كونه على وزن (افعَـنْـلَـلَ) –بزيادة اللامين–، نحو: اقْعَنْسَسَ الجمل إذا أبى أن ينقاد.
٨) كونه على وزن (افْعَـنْـلَى) وهو ملحق بـ(افعَـنْـلَـلَ)، نحو: احْرَنْجَى الديكُ إذا انتفش[٤].
٩) كونه على وزن (انْـفَـعَـلَ) ومضارعه (يَنْـفَـعِـلَ – انفِـعَالا)، نحو: انْكَسَرَ[٥].
١٠) كونه على وزن (اسْـتَـفْـعَـلَ) الذي يدل على التحول، نحو: اسْتَحْجَرَ الطينُ.

وزاد ابن عصفور إلى هذه الأبنية ثلاثة أوزان أخرى[٦]، وهي:

١) كونه على وزن (تَـفَعْلَتَ)، نحو: تَعَفْرَتَ.
٢) كونه على وزن (افْعَـلَّ)، نحو: ازْوَرَّ.
٣) كونه على وزن (افعالّ)، نحو: اسوادّ. قال: "ولا يكون متعديا. وأكثر ما صيغ للألوان، نحو قولك: اشهابّ، واسوادّ... وقد قالوا: املاسّ، واضرابّ، وليسا من الألوان."[٧].

---

[١] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٤١٨، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٢٥٧، و**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٢، ص١٠٧٧-١٠٧٨.

[٢] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ص٦٣١.

[٣] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٣٨، وابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ص١٢٤.

[٤] انظر: ابن عصفور، المرجع نفسه، ص١٢٧.

[٥] انظر: المرجع نفسه، ص١٢٩.

[٦] انظر: المرجع نفسه، ص١٢٥، ١٣٣.

[٧] المرجع نفسه، ص١٣٣.

ثانيا: حكمه

شأن الفعل اللازم ألا ينصب المفعول به[١]، ولكنه أن يتعدّى إلى مفعوله بحرف جر، نحو: مررتُ بزيد، وعجبتُ منه، وغضبتُ عليه[٢].

وقد يحذف حرف الجر، وفيه حالتان:

الأولى: أن يحذف ويبقى المفعول به مجرورا شذوذا، نحو قول الشاعر:
(إذا قيل: أيُّ النَّاسِ شرٌّ قبيلةٍ؟ * أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأصابِعُ) أي إلى كليبٍ[٣].

الثانية: أن يحذف وينصب المجرور، أي أنه يصل إلى مفعوله بنفسه، نحو قول الشاعر:
(تمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا * كلامُكُمُ عليَّ إذاً حرامُ) أي: تمرون بالديار[٤].

وذهب النحاة إلى أن حذف حرف الجر ونصب المجرور على ثلاثة أقسام[٥]:

١) سماعي جائز في الكلام المنثور، نحو: نصحتُ زيداً، والأكثر ذكر اللام، قوله تعالى: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧].
وأما في نحو: مررتُ المدرسةَ، فلا يجوز، لأن استعماله هذا قد يوهم أن الفعل متعد بنفسه[٦]. وهذا بخلاف ما ورد استعماله بكثرة، كما في قول العرب: دخلتُ الدار، فيجوز ويقاس عليه. قال ابن مالك: "فإن ورد حذفه وكثر قُبل وقيس عليه، وإن لم يكثر قُبل ولم

---

[١] انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص٣٧٩، والهاشمي، **القواعد الأساسية للغة العربية**، بيروت: دار الكتب العلمية، ص١٢.

[٢] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٤٢٠، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٥٧.

[٣] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٥٨.

[٤] ابن عقيل، المرجع السابق، ج٢، ص٤٢٠.

[٥] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٥٩.

[٦] انظر: الفوزان، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص٣٧٣.

يُقس عليه؛ فمن الذي كثر قولهم: دخلتُ الدار والمسجد ونحو ذلك، فيقاس على هذا دخلتُ البلدَ والبيت وغير ذلك. ومن المقتصر فيه على السماع، توجّه مكةَ، وذهب الشام... فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها."[(١)]. وأما ابن بابشاذ فرأى أن التعدية بإسقاط حرف الجر مسموعة لا مقيسة، وعلل ذلك بقوله: "وإنما كان هذا مسموعا غير مقيس لأنه ينبغي أن تكون دلالة الفعل على المفعول دلالة متفقة غير مختلفة، ودلالة المتعدّي دلالة المسلط بنفسه، ودلالة المتعدّي بحرف جر دلالة المتسلط بغيره، فلذلك وقف هذا على المسموع."[(٢)].

٢) سماعي خاص بالشعر، نحو قول الشاعر:
(لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يعسِلُ مَتْنُهُ * فيه، كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ) أي في الطريق.

٣) قياسي، وذلك في أنّ وصلتها أو أنْ وصلتها، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ أنَّه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران: ٣]، وقوله: ﴿أوَعَجِبْتُمْ أنْ جاءَكُم ذِكْرٌ مِنْ ربِّكُم﴾ [الأعراف: ٧]، أي بأنه، ومِن أن جاءكم.

واشترط ابن مالك في (أنّ) و(أنْ) أمن اللبس، فيجوز الحذف في نحو: عجبتُ مِن أنْ تقوم، فتقول: عجبتُ أنْ تقوم، ومثال ذلك مع أنّ –بالتشديد– عجبت مِن أنّك قائم، فيجوز حذف (مِن)، فتقول: عجبتُ أنك قائم. وإن حصل اللبس فمنع الحذف، نحو: رغبت في أن تقوم أو رغبت في أنك قائم، فلا يجوز حذف (في) لاحتمال أن يكون المحذوف (عَن) فيحصل اللبس.

وأما في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبونَ أن تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، فالحذف فيه وجهان: الأول: أن يكون حذفه اعتمادا على القرينة. والثاني: أن يكون الحذف لقصد الإبهام ليرتدع من

---

(١) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ص١٤٩.

(٢) ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المُحْسِبة**، ج٢، ص٣٠٦.

يرغب فيهن لجمالهنّ، ومن يرغب عنهن لدمامتهنّ وفقرهنّ. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرَين[(١)]. والله أعلم.

وذهب الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غير أنّ وأنْ قياسا، بشرط تعين الحرف، ومكان الحذف، نحو: بريت القلم بالسكين، فيجوز عنده حذف (الباء)؛ فتقول: بريت القلمَ السكينَ، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو: رغبت في زيد، فلا يجوز حذف (في)؛ لأنه لا يُدرى حينئذ: هل التقدير: رغبت عن زيد أو في زيد. وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف، فلا يجوز الحذف في نحو: اخترتُ القومَ من بني تميم؛ فلا تقول: اخترت القومَ بني تميم؛ إذ لا يُدرى: هل الأصل اخترتُ القوم من بني تميم أو اخترتُ مِن القوم بني تميم.

ثم زاد ابن هشام أن حذف حرف الجر قياسا مطردا لا يختص بـــ(أنّ) و(أنْ)، بل يجوز كذلك في (كيْ)، قال: "وأهمل النحويون هنا ذكر كيْ مع تجويزهم في نحو: جئتُ كي تكرمني، أن تكون كيْ مصدرية واللام مقدرة، والمعنى: لكي تكرمني."[(٢)]. ولا يحذف مع (كيْ) إلا لام التعليل، لأنها لا تجر بغيرها بخلاف أنّ وأنْ. ومثال مجئ الحذف مع (كيْ) قياسيا، قوله تعالى: ﴿كَيْلَا يَكونَ دُولةً﴾ [الحشر: ٧]، أي لكيلا[(٣)].

---

(١) انظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج٣، ص٧، والصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دط، ٤م، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م، ج٢، ص٥٩٦، والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ص٦٢٥.

(٢) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٢، ص١٠٨٧.

(٣) انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٦٢.

واختلف النحاة في محل أنّ وأنْ –عند حذف الجار– ويمكن تصنيف ذلك إلى ثلاثة مذاهب:

١) **مذهب الأخفش**[١]: أنهما في محل جر تمسكا بقوله:

(ومــا زرت ليلى أن تكون حبيبة * إلـــيّ ولا دينٍ بـــــها أنا طــــــالبه)

بجر (دينٍ) على محل (أن تكون) لا على توهم دخول اللام عليه.

٢) **مذهب الكسائي والخليل**[٢]: أنهما في محل نصب، وهو الأقيس، لضعف الجار عن العمل محذوفا، ولذا وجب النصب في غيرهما، فكذا معهما غايته أنهما لما طالا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفا، وذلك لا يقتضي بقاء الجر.

٣) **مذهب سيبويه**[٣]: تجويز الوجهين. قال سيبويه بعد ما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إن الموضع جرّ لكان قويا، ولذلك نظائر كقولهم: (لاه أبوك) أي لله أبوك، ثم نقل النصب عن الخليل، فعُلم أنه يجوز الأمرين، وأما نسبة الجر إلى الخليل والنصب إلى سيبويه كما في شرح التسهيل، فوهم، لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل: أنه نصب.

ويمكن أن تلخص مما سبق، أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر. ثم المجرور، إذا كان أنّ أو أنْ أو كيْ، فجاز حذف حرف الجر قياسا بشرط أمن اللبس. وإذا كان غير أنّ وأنْ، فلا يجوز إلا سماعا.

---

(١) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٤٢١.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ج٢، ص٤٢١.

(٣) انظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج٣، ص٧.

ثالثا: وسائل اللزوم

ذكر الحملاوي خمسة أسباب في لزوم الأفعال بعد أن كانت أفعالا متعدّية[١]، وهي:

١) التضمين، وهو أن تُشرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة لتصير مثلها، نحو قوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ [النور: ٦٣]. فالفعل (يخالف) ضمن معنى الفعل (يخرج) فأثار لازما مثله. وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن التضمين قياسي بثلاثة شروط، وهي: تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن اللبس معها، وملاءمة التضمين الذوق العربي[٢].

٢) تحويل الفعل المتعدّي إلى فعُل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضرُب زيد، أي ما أضربَه!.

٣) صيرورته مطاوعا[٣]، نحو: كسرتُه فانكسر.

٤) ضعف العامل بتأخيره، نحو قوله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ [يوسف: ٤٣].

٥) الضرورة، نحو قول الشاعر:

(تـــبلتْ فُؤادَكَ في المنام خَريدةٌ * تسْقِي الضَّجيعَ بِبارِدٍ بـــسَّامِ)

أي تسقيه ريقا باردا.

---

[١] انظر: الحملاوي، أحمد بن محمد (ت ١٣١٥هـ)، **شذا العرف في فن الصرف**، دط، (تحقيق أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري)، دار الكيان، الرياض، ص٨٩.

[٢] انظر: الشمسان، (١٩٨٧م)، **قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي**، جدة: مطبعة المدني، ص٧٩.

[٣] تقدم ذكره. (انظر: ص١٧ من هذه الرسالة)

وأما إبراهيم الشمسان[١] فقد ذكر ثلاثة أسباب في لزوم الفعل المتعدّي، وأحيانا قد يجتمع للفعل أكثر من سبب، وقد يكون أحد الأسباب شرطا لآخر. وهذه الأسباب هي[٢]:

١) التغير الدلالي

لعلنا نعرف، أن التغير الدلالي ليس هو الذي يُلزم، وإنما هو سبب نقل الفعل من مجال إلى مجال. فالفعل المتعدّي الذي ينتقل، قد ينتقل إلى مجال أفعال لازمة، فيصبح لازما.

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿فلمّا أحسّوا بأسَنا إذا هم منها يركُضُون﴾ [الأنبياء: ١٢]، فالفعل (يركض) متعد في الأصل، لأنه يعني تحريك الدابة أو ضربها أو ضرب الأرض، ثم استخدم للدلالة على الحركة الانتقالية السريعة، فحُذف المفعول واكتفى بالفاعل، فأصبح الفعل (يركض) لازما[٣].

٢) حذف المفعول

قد يترك ذكر المفعول به، فيصير الفعل لازما في دلالته على الفاعل.

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إذ تصعدون ولا تلوون على أحد﴾ [آل عمران: ١٥٣]، فالفعل (تلوون) متعد في الأصل، ولما كان الفاعل والمفعول شخصا واحدا، اكتفى بالفاعل، فلزم الفعل[٤].

٣) تقييد الحدث المطلق بحرف الجر

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إن كادتْ لَتُبدي به لولا أن رّبطنا على قلبها لتكون من المؤمنين﴾ [القصص: ١٠]، فالفعل (ربط) متعد في الأصل، ولكنه –هنا– يأتي مقيدا بحرف الجر (على)، للإشارة إلى هذا الربط واقع على القلب، ولو عدّى الفعل مباشرة (ربطنا قلبَها) لكان المعنى غريبا[٥].

---

[١] هو إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان، ولد سنة ١٩٤٦م في بلدة المِذْنَب بالقصيم (المملكة العربية السعودية)، وأتم دراسته الجامعية بجامعة الرياض سنة ١٩٧٣م، وعمل معيدا فيها. (انظر: الشمسان، (١٩٨١م)، **الجملة الشرطية عند نحاة العرب**، ط١، القاهرة: مطابع الدجوى)

[٢] انظر: الشمسان، (١٩٨٦م)، **الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه**، الكويت: ذات السلاسل، ص٦٦٠.

[٣] انظر: المرجع نفسه، ص٦٦٥.

[٤] انظر: المرجع نفسه، ص٦٩٣.

[٥] انظر: المرجع نفسه، ص٧١١.

المبحث الثالث: الفعل المتعدّي في اللغة العربية

هو ما يتعدّى أثرُه فاعله، بأن يجاوز الفاعل بنفسه فيصل إلى مفعوله دون حاجة إلى حرف الجر[١]. قال سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً... وانتصب زيد لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل."[٢].

ويقال فيه "متعد بإطلاق"، نظرا لما اجتمع فيه في الاسم المتعدَّى إليه شيئان: كونه منصوبا، وكونه مفعولا به. فإن كان المتعدَّى إليه منصوبا، ولم يكن مفعولا به، نحو: قام زيد قياما، فلم يُقل فيه متعد بإطلاق، وإنما يقال: "متعد إلى مصدر". والأمر نفسه، إذا كان المتعدَّى إليه مفعولا ولم يكن منصوبا، نحو: مررتُ بزيد، فلا يقال فيه متعد بإطلاق، بل يقال فيه "متعد بتقييد" أي أنه مقيد بحرف الجر[٣]، أو يمكن أن يقال فيه "اللازم المقيد" حتى لا يختلط في أذهاننا أنه من الأفعال المتعدية وضعا.

---

[١] انظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج١، ص٢٥٧، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص:٤١٦، والراجحي، **التطبيق النحوي**، ص:١٨٩، والغَلاييني، **جامع الدروس العربية**، ص:٥١.

[٢] سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٤.

[٣] انظر: الشلوبين، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، ج٢، ص٦٩٧.

أولا: علاماته

ذكر ابن السراج علامة الفعل المتعدّي من حيث الدلالة. قال: "وأما الفعل الذي يتعدّى، فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها، وما أشبه ذلك من أفعال النفس، وأفعال الحواس من الخمس، كلها متعدّية ملاقية، نحو: نظرت، وشممت، وسمعت، وذُقت، ولمست، وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد، وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئا كان الفعل من ذلك متعدّيا، نحو: أتيتُ زيدا..."[(١)].

وأما من حيث بناء الفعل، فجاء الفعل المتعدّي على ثلاثة أبنية، وهي:

١) كونه على وزن (فَـعْـلَـلَ)، نحو: جَلْبَبَ الرجلَ، وشَمْلَلَ الشجرةَ. قال ابن عصفور: "ولا يكون إلا متعدّيا نحو جَلْبَبَهُ، وشمللهُ، إلا أن يكون رباعيا فإنه يكون متعدّيا وغير متعد."[(٢)].
٢) كونه على وزن (فَـعْـنَـلَ)، نحو: قَلْنَسَ[(٣)].
٣) كونه علىى وزن (يَفْـعَـلَ)، قال ابن عصفور: "ولا يكون إلا متعدّيا نحو: يَرْنَأَ لحيتَه."[(٤)].

---

(١) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٧٠.
(٢) ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ص١٢٤.
(٣) انظر: ابن عصفور، المرجع نفسه، ص١٢٥.
(٤) المرجع نفسه، ص١٢٥.

ثانيا: أقسامه

جاء الفعل المتعدّي على ثلاثة أقسام[١]، وهي:

أولا: المتعدّي إلى مفعول واحد.

إن الأفعال التي تتعدّى إلى مفعول واحد دائما بنفسه هو أكثر الأفعال المتعدّية [٢]، نحو: كتبَ محمدٌ الدرسَ. ويكون هذا الفعل إما علاجا، وإما غير علاج[٣]. فالعلاج هو ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: ضربتُ زيدا، وقتلتُهُ. وأما غير العلاج فهو ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكون مما يتعلق بالقلب، نحو: فهمتُ الدرسَ. ومنه أفعال الحواس، نحو: رأيتُ الهلالَ، وشممتُ الطيبَ، وذقتُ الطعامَ، وسمعتُ الأذانَ، ولمستُ المرأةَ.

ثانيا: المتعدّي إلى مفعولين.

ما يتعدّى إلى مفعولين نوعان[٤]، وهما:

الأول: ما يتعدّى إليهما تارة ولا يتعدّى تارة أخرى، نحو: زاد، تقول: زاد المالُ، وزدتُ زيدا دينارا.

ولعل هذا القسم يدخل تحت ما يسميه النحاة "ما يوصف باللازم وبالمتعدّي معا"، قال ابن مالك: "ومن ذلك (زاد) و(نقص) يكونان متعديين ولازمين. وإذا تعديا: تعديا إلى مفعولين كقوله –تعالى–: ﴿فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا﴾."[٥].

---

[١] انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص:١٧٢، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٤١٧، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، دط، ٤م، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة)، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠م، ج٣، ص٩١.

[٢] انظر: الهاشمي، **القواعد الأساسية للغة العربية**، ص١٢.

[٣] انظر: الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، **الإيضاح العضدي**، ط١، (تحقيق حسن شاذلي فرهود)، مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩م، ج١، ص١٧٠.

[٤] انظر: ابن هشام، (٢٠١٠م)، **الكواكب الدرية على متممة الأجرومية**، ط٦، بيروت: دار الكتب العلمية، ج١، ص٢٩٢.

[٥] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ص٦٣٧.

الثاني: ما يتعدّى إليهما دائما، وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما ثاني مفعوليه كمفعول (شكر)، أي أن المفعول الأول مطلق من قيد حرف الجر، وأما الثاني فتارة مطلق منه، وتارة مقيد به. وذلك مثل: أمر، تقول: أمرتُك الخيرَ، وأمرتُك بالخير. ومن أشهر الأفعال التي جاءت على هذا القسم[١]: استغفر، واختار، وكنى، وسمّى، ودعا، وصدق، وزوّج، وكال، ووزن.

وذكر ابن يعيش، أن مثل هذه الأفعال لا تتعدّى إلى المفعول الثاني إلا بحرف الجر، ثم توسع فيه فحُذف الجار، فصار لهذه الأفعال وجهان[٢]. وفي موضع آخر، قال ابن السراج: "واعلم: أن من الأفعال ما يتعدّى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدّى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه. فيجوز فيه الوجهان في الكلام."[٣]. ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿واخْتارَ مُوسَى قومَه سبعين رَجُلا لِميقاتِنا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي –والله أعلم– من قومه.

فهذه الأفعال، كان أصلها في الاستعمال أن يتعدّى إلى المفعول الثاني بحرف الجر. ولكن، لعلنا لا ننسى أنه ليس كل فعل يتعدّى إلى الثاني بحرف جر يمكن أن يحذف الجار منه، وإنما هذا يجوز فيما استعمله العرب وأخذ سماعا عنهم[٤]. ومن ذلك قول الفرزدق:

(منا الذي اختير الرجالَ سماحةً * وجودا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ)[٥]

---

[١] انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص٣٩٥.

[٢] انظر: السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ص٨٧.

[٣] ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٧٧–١٧٨.

[٤] انظر: ابن السراج، المرجع نفسه، ج١، ص١٨٠، وسيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٩.

[٥] إن الأصل: اختير من الرجال، فحذف مِنْ وعدّى الفعل إلى مفعولين. (انظر: المبرد، **المقتضب**، ج٤، ص٣٣٠)

<u>القسم الثاني</u>: ما أول مفعوليه فاعل في المعنى، وذلك مثل: أعطيتُ زيدا دينارا، فالمفعول الأول أي زيد هو الآخذ للدرهم، ففيه فاعلية معنوية[١].

والفعل إذا تعدّى إلى مفعولين، والثاني منهما ليس خبرا في الأصل، فالأصل فيه تقديم ما فاعل في المعنى، ولا يجوز تقديم غيره، لأجل اللبس، نحو: أعطيتُ زيدا عمرا، فيحتمل أن يكون (عمر) هو الفاعل[٢]. فإذا دخل الكلامَ لبس، فلك أن تضع كل شيء في موضعه.

وفي بعض الأحيان، قد يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى، نحو: أعطيتُ الدرهمَ صاحبَه. ففي نحو هذا المثال، لا يجوز تقديم (صاحبه) وإن كان فاعلا في المعنى، فلا تقول: أعطيتُ صاحبَه الدرهمَ، لأن الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة، وهذا ممتنع[٣].

ويمكن الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر[٤]، قال سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول... وذلك قولك: أعطى عبدالله زيدا درهما..."[٥]. فيُفهم من كلامه، أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول إذا كان المفعول الثاني منهما منهما ليس خبرا، لأن الفائدة واقعة به وحده، فيجوز أن تقول: أعطيتُ زيدا، دون أن تذكر ما أعطيته، لأن الكلام يكون تاما مفيدا. وفي موضع آخر، يجوز حذف المفعولين معا[٦]، كما في قوله تعالى: ﴿فأمَّا مَنْ أعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥].

---

[١] انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص:٣٨٢، والسامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ص٨٦، والأهدل وآخر، **الكواكب الدرية على متممة الأجرومية**، ج١، ص:٢٩٢.

[٢] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٤٢٢، والمبرد، **المقتضب**، ج٣، ص٩٣.

[٣] انظر: ابن عقيل، المرجع السابق، ج٢، ص٤٢٢.

[٤] انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٧٥، وسيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٧، والمبرد، المرجع السابق، ج٣، ص٩٣.

[٥] سيبويه، المرجع السابق، ج١، ص٣٧.

[٦] انظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ص٦٣٧.

القسم الثالث: ما يتعدّى لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو نوعان:

النوع الأول: أفعال القلوب[1]، وهي أربعة عشر فعلا، ويمكن أن تصنف هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام:

أ) أفعال اليقين: وهي ستة: رَأَى، وعَلِمَ، ودَرَى، تَعَلَّمْ، ووَجَدَ، وأَلْفَى. ومثال ذلك:

١- **رأى**، قوله تعالى: ﴿إنهم *يرونه* بعيدا﴾ [المعارج: ٦] أي يعتقدون أن البعث ممتنع.

وأما في نحو: رأيتُ محمدا، فيكون الفعل (رأى) متعدّيا إلى مفعول واحد، لأنه لا يفيد اليقين أو الاعتقاد، وإنما يفيد معنى رأى بصري أي أنه رأى محمدا بعينيه.

٢- **علِم**، قوله تعالى: ﴿فإن *علمتموهن* مؤمنات﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأما في نحو: علمتُ الأمرَ، فيكون متعدّيا إلى واحد، لأن معناه عرفتُهُ.

٣- **درى**، قول الشاعر:

(*دُريتَ* الــوفيَّ العهد يا عمرو فاغتَبطْ * فإن اغتباطا بالوفاء حمــيد)[2]

وأما في نحو: دريتُ الصيدَ، فيكون متعدّيا إلى واحد، لأن معناه خدعتُهُ.

٤- **تعلَّمْ**، قول الشاعر:

(*تعلَّمْ* شــفاءَ النَّاس قهرَ عدوِّها * فبالغ بلطف في التحيل والمــكر)[3]

وأما في نحو: تعلّمْ العربية، فيكون متعدّيا إلى واحد، لكونه أمرا من تعلَّمَ يتعلَّمُ.

٥- **وجد**، قولك: *وجدت* الصدق زينة العقلاء.

وأما في نحو: وجدتُ الكتابَ أي أصبتُه بعد ضياعه، فيكون متعدّيا إلى واحد.

٦- **ألفى**، قولك: *ألفيتُ* قولك صوابا.

وأما في نحو: ألفيتُ الكتاب أي أصبتُه بعد ضياعه، فيكون متعدّيا إلى واحد.

---

[1] سميت بهذا الاسم نظرا إلى معانيها، فمعانيها قائمة بالقلب، ولكن هذا لا يعني أن كل فعل قلبي ينصب مفعولين، بل منه ما ينصب مفعولا: كعرف، ومنه ما هو لازم: كحزن. (انظر: الغَلاييني، **جامع الدروس العربية**، ص٥٣)

[2] انظر: المرجع نفسه، ص٥٥.

[3] انظر: المرجع نفسه، ص٥٦.

ب) أفعال الشك[١]: وهي ثلاثة: ظَنَّ، وخَالَ، وحَسِبَ. ومثال ذلك:

١- **ظنّ**، قوله تعالى: ﴿إنّي لأظنّك يا موسى مسحورا﴾ [الإسراء: ١٠١].

وأما في نحو: ظن القاضي فلانا أي اتّهمه، فيكون متعدّيا إلى مفعول واحد.

٢- **خال**، قول الشاعر:

(دعــاني الغواني عمَّهن *وخِلْتُني* * لِيَ اسمٌ فلا أُدْعى به وهــو أول)[٢]

٣- **حسِب**، قوله تعالى: ﴿*يحسبهم* الجاهلُ أغنياءَ مِن التَّعفُّف﴾ [البقرة: ٢٧٣].

ج) أفعال الظن[٣]: وهي خمسة: جَعَلَ، وحَجَا، وعَدَّ، وزَعَمَ، وهَبْ (بلفظ الأمر). ومثال ذلك:

١- **جعل**، قوله تعالى: ﴿و*جعلوا* الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا﴾ [الزخرف: ١٩].

وأما في نحو قوله تعالى: ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ [الأنعام: ١] أي أوجد، فيكون متعدّيا إلى واحد.

٢- **حجا**، قول الشاعر:

(قــد كُنتُ *أحجو* أبا عمر أخا ثِقةٍ * حتى ألمت بنا يوما ملمـــات)[٤]

وأما في نحو: حاجيْتُه فحجوْتُه أي فاطنته فغلبته، فيكون متعدّيا إلى واحد، لأن معنى حجا –هنا– غلبه في المحاجة. ونفس الأمر إذا كان بمعنى رد ومنع، أو بمعنى كتم وحفظ، أو بمعنى ساق. وأما إذا كان بمعنى وقف وأقام، نحو: حجا بالمكان، أو بمعنى بخل، نحو: حجا بالشيء، فهو فعل لازم.

---

[١] انظر: الجرجاني، **شرح الجمل في النحو**، ط١٠، (تحقيق خليل عبد القادر عيسى)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠١١م، ص١٦٣.

[٢] انظر: الغَلاييني، **جامع الدروس العربية**، ص٥٨.

[٣] وهي ما يفيد الظن فحسب. (انظر: المرجع نفسه، ص٥٨)

[٤] انظر: المرجع نفسه، ص٥٩.

٣- **عدّ**، قول الشاعر:

(فــلا تَعْدُدِ المولَى شَريكَك في الغنى * ولكنما المولى شريكك في العــدم)[١]

وأما في نحو: عددت الدراهم أي حسبتها وأعددتها، فيكون متعدّيا إلى واحد.

٤- **زعم**، قول الشاعر:

(زعمَتنـي شَيْخًا ولسْتُ بشيخٍ * إنَّما الشيخ من يَدِبُّ دَبيبـــا)[٢]

وأما في نحو: زعم على القوم أي تأمر عليهم ورأسهم، وفي نحو: زعم بالمال أي كفل به، فيكون متعدّيا إلى واحد بحرف الجر. وأما في نحو: زعم اللبن أي أخذ يطيب، فيكون فعلا لازما.

٥- **هبْ**، قول الشاعر:

(فـــقُلتُ: أَجِرْني أبا خالدٍ * وإلَّا *فهَبْنِي* امرَءًا هالِكـــا)[٣]

وأما في نحو: هب الفقراء مالا، فلا يكون من أفعال القلوب وإن كان متعدّيا إلى مفعولين، لأن مفعوليه ليسا أصلهما مبتدأ وخبرا.

---

[١] انظر: الغَلاييني، **جامع الدروس العربية**، ص٥٩.

[٢] انظر: المرجع نفسه، ص٥٩.

[٣] انظر: المرجع نفسه، ص٦٠.

النوع الثاني: أفعال التصيير، وهي سبعة أفعال: صَيَّرَ، وردَّ، وتَرَكَ، وتَخِذَ، واتَّخَذَ، وجَعَلَ، ووَهَبَ.

وهذه الأفعال لا تنصب مفعولين إلا إذا كانت بمعنى (صيّر) الدالة على التحويل[١]. ومثال ذلك: صيّرتُ العدو صديقا، وقوله تعالى: ﴿ودَّ كثيرٌ مِّن أهل الكتاب لَوْ *يَرُدُّونكم* مِّن بعْدِ إيمانِكُم كُفَّارا﴾ [البقرة: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿*وَتركْنا* بعضَهم يومئذٍ يَموجُ في بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، وقولك: *تخذتُك* صديقا، وقوله تعالى: ﴿*واتَّخذ* اللهُ إبراهيمَ خَليلا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وقَدِمْنا إلى ما عَمِلوا من عملٍ *فجعلْناه* هباءً منثورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقولك: *وهبني* الله فداء المخلصين.

وليس من هذا الباب إذا كان ردّ بمعنى رجع، نحو: رددته أي رجعته، أو ترك بمعنى خلى، نحو: تركت الجهل أي خليته، أو جعل بمعنى خلق، فكانت هذه الأفعال متعدّية إلى مفعول واحد. وكذلك وهب، فإذا كان بمعنى أعطى، فلم يكن من هذا الباب، وإن نصب المفعولين، مثل: وهبتك فرسا، والفصيح أن يقال: وهبت لك فرسا[٢] أي أن يتعدّى إلى الأول باللام.

وقد ذكر الجرجاني أن لهذا القسم[٣] خواصا لا يكون لغيرها من الأفعال[٤]، وهي:

الأولى: لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين، لأنها أفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فلا يجوز أن تقول: ظننتُ زيدا، دون أن تذكر المفعول الثاني، فكما لا بد للابتداء من خبر، فكذلك لا بد لـــ(زيد) من مفعوله الثاني (قائما وما أشبه)، لأنه خبر الابتداء.

وأما في نحو: ظننتُ ذاك، فيجوز السكوت عليه، لأنه كناية عن الظن أي المصدر، فكأنه قال: ظننتُ ذاك الظن[٥].

---

[١] انظر: الغَلاييني، **جامع الدروس العربية**، ص٦١.

[٢] انظر: المرجع نفسه، ص٦١.

[٣] أي ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

[٤] انظر: الجرجاني، **شرح الجمل في النحو**، ص١٦٣.

[٥] انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٨١، وسيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٤٠.

الثانية: أن المفعول الثاني في هذه الأفعال يكون الأول في المعنى، وهو المفعول الحقيقي. فهناك فرق واضح بين: ظننتُ زيدا أخاك، وظننتُ أخاك زيدا. فيقع الشك في الأخوة في المثال الأول، وفي التسمية في المثال الثاني.

الثالثة: جواز الإلغاء، أي إبطال العمل لفظا ومحلا، لضعف العامل بتوسطه بين المفعولين، أو تأخره عنهما[١]، نحو: زيد ظننتُ منطلقٌ، أو زيد منطلق ظننتُ. قال ابن بابشاذ: "وإن وقعت وسطا بين الاسمين جاز وجهان، الإعمال والإلغاء، والإعمال أجود... وإن وقعت أخيرا جاز أيضا وجهان، أجودهما الإلغاء."[٢].

الرابعة: جواز التعليق، أي إبطال العمل في اللفظ دون المعنى، لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين مفعولَيها، كقولك: علمتُ أزيدٌ أخوك أم عمرو؟، فمنعتْ همزةُ الاستفهام (علمْت) من أن تعمل في (زيد أخوك) في اللفظ، وهي على ذلك عاملة في المعنى، لأن العلم قد نفذ في مضمون الجملة.

وأما في أفعال التصيير، وفي فعلين (هبْ وتعلّمْ) من أفعال القلوب، فلا يجوز الإلغاء ولا التعليق[٣]. فلا يقال: العدوُ صيّرتُ صديقٌ، لقوة الفعل في العمل. ولا يجوز أن تقول: شفاءُ النفس تعلَّمْ قهرُ عدوّها، لأن الفعل (تعلّمْ) يلزمه الأمر.

الخامسة: يجوز في هذه الأفعال أن يتعدّى فعلُ الضمير المتصل أو المستكن إلى مثله، كقولك: حسبتُك تقدر ذلك، وأحسبني لا أعجز عن ذلك. ولا يجوز هذا غير هذا القسم، فلا تقول: أعطيتُك مرادَك، أو أعطيتني مرادي.

---

[١] انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٨١، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٤٨.

[٢] ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المُحْسِبة**، ج٢، ص٣٥٥.

[٣] انظر: ابن هشام، المرجع السابق، ج٢، ص٥٤.

ثالثا: المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل.

ذكر أكثر النحاة أن ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، كله سبعة أفعال، وهي: أرى، وأعلم، وأخبر، وخبّر، وأنبأ، ونبّأ، وحدّث[١]. ومضارعها: يُرى، ويُعلم، ويُخبر، ويُخبّر، ويُنبئ، ويُنبّئ، ويُحدّث[٢]. ومثال ذلك: أرى اللهُ العبادَ أيوبَ صبوراً، فالمفعول الأول (العباد) قائم بنفسه، وأما الثاني والثالث فأصلهما مبتدأ وخبر أي أيوب صبور[٣]. وقال إبراهيم السامرائي: "أما الثالث فهو نعت للمفعول الثاني."[٤].

ولعلنا نتساءل، ما أصل هذه الأفعال؟ لقد اتفق النحاة أن أصل (أرى) و(أعلم)، رَأى وعَلِم اللذين يتعدّيان إلى مفعولَين، ثم نقلا بالهمزة فصارا متعدّيين إلى ثلاثة مفاعيل[٥].

وكذا تفعل في بقية الأفعال، غير أن أصل هذه الخمسة أن تتعدّى إلى مفعولَين، فإلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عن[٦]، نحو قوله تعالى: ﴿قال يآدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم﴾ [البقرة: ١٩] و﴿ونَبِّئْهُم عَن ضَيْفِ إبراهيم﴾ [الحجرات: ٥١]، ثم يتسع فيُحذف حرف الجر من المفعول الثاني، فيقال: أنبأت زيدا كذا، ثم إنه لما كان الإخبار طريقا إلى العلم، أجروها مجرى (أعلمت)، فعدّوها إلى ثلاثة مفاعيل، فيقال: أنبأت زيدا عمرا خيرَ الناس[٧].

---

[١] انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص٤٠٣، والسامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ص٨٨، والغَلاييني، **جامع الدروس العربية**، ص٦١، والهاشمي، **القواعد الأساسية للغة العربية**، ص١٩٦.

[٢] انظر: الغَلاييني، المرجع السابق، ص٦١.

[٣] انظر: الهاشمي، المرجع السابق، ص١٩٦.

[٤] السامرائي، المرجع السابق، ص٨٨.

[٥] انظر: ابن هشام، المرجع السابق، ص٤٠٣.

[٦] انظر: الجرجاني، **شرح الجمل في النحو**، ص١٦٨، وابن هشام، المرجع السابق، ص٤٠٤.

[٧] الجرجاني، المرجع السابق، ص١٦٨.

وأما الغالب في هذه الخمسة فأن تُبنى للمجهول، فيكون نائب الفاعل مفعولها الأول[١]، نحو: أُنبئتُ زيدا سعيدا، ومثال آخر من قول الشاعر:

(نـــبئتُ أن أبا قابوس أوعــــدني * ولا قـــرار على زأر من الأســـــد)[٢]

ولا يجوز الاقتصار على مفعول واحد منهم دون الثلاثة، لأن المفعول الأول في حكم الفاعل[٣]، قال ابن السراج: "باب الفعل الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين... ولا يجوز الإلغاء في هذا الباب."[٤].

---

(١) انظر: الغَلاييني، **جامع الدروس العربية**، ص٦١، والهاشمي، **القواعد الأساسية للغة العربية**، ص١٩٦.

(٢) انظر: الغَلاييني، المرجع السابق، ص٦١.

(٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٤١.

(٤) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٨٧.

ثالثا: حكمه

شأن الفعل المتعدّي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله، نحو: ضربتُ زيداً. فإن ناب عنه فوجب رفعه، نحو: ضُرب زيدٌ[١]. قال ابن مالك في ألفيته:

(فـــانصبْ به مفعوله إن لم يـــنب * عـــن فاعل نحو تدبرتُ الكتــــب)

وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس، نحو: خرق الثوبُ المسمارَ. ويبدو، أن هذا لا ينقاس، بل يقتصر على السماع[٢].

ولا ننسى، أن الفعل المتعدّي هو الذي يعمل في المفعول به[٣]، والأصل في المفعول به، أن يكون مذكورا[٤] لكونه مقصودا في المعنى لإتمام الفائدة. ولكنه قد يحذف جوازا لأنه فضلة أو تكملة، حيث يُفهم المعنى بدونه[٥]، وفي أحيان آخر، قد يحذف وجوبا، وقد يمتنع حذفه. قال ابن مالك:

(وحذْفَ فَضْلةٍ أَجِزْ، إن لم يَــضُرْ * كـــحذفِ مَا سِيق جَوابًا أو حُصِـــرْ)

---

[١] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٤١٧، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٥٦.

[٢] انظر: ابن عقيل، المرجع السابق، ج٢، ص٤١٧.

[٣] انظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله (ت ٥٧٧هـ)، **أسرار العربية**، ط٢، (تحقيق محمد حسين شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ص٦٤.

[٤] انظر: الفوزان، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، ص٣٧٨.

[٥] انظر: البقري، **في علم النحو دراسة ومحاورة**، ص١٤٠.

فيحذف المفعول به جوازا إذا لم يضر[١]:

١) إذا دلّ عليه دليل، نحو: رعتْ الماشية أي عشبا.
٢) إذا كان معروفا، نحو: شرب زيد فسكر أي شرب الخمرَ.
٣) طلبا للاختصار[٢]، نحو: يغفر اللهُ لمن يشاء أي يغفر الذنوبَ.
٤) لتناسب الفواصل، نحو قوله تعالى: ﴿ما ودّعك ربّك وما قلى﴾ [الضحى: ٣]، أي: وما قلاك.
٥) لغرض معنوي كإرادة التهويل، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُون * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمونَ﴾ [النبأ: ٤–٥]، أي: سيعلمون ما يحل بهم من العقوبات.

وقد يحذف وجوبا في نحو: ضربتُ وضربني زيدٌ أي ضربتُهُ. وهذا في باب التنازع، فإذا أعملتَ ثاني العاملين في الاسم المتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب، نحو أن تقول: ضربت وضربني زيد، إذ لو أعملتَ العامل الأول في ضمير الاسم المتنازع فيه، لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة[٣].

وقد يمتنع حذفه حيث يختل المعنى أو يفسد بالحذف، وذلك في موضعين[٤]:

١) إذا وقع به جوابا عن سؤال معين، نحو أن يقال: من ضربت؟ فتقول: ضربتُ زيدا.
٢) إذا وقع محصورا، نحو: ما ضربتُ إلا زيدا.

---

[١] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٤٢٤.

[٢] انظر: الفوزان، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، ص٣٧٨، والهاشمي، **القواعد الأساسية للغة العربية**، ص١٩٥.

[٣] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٦٥.

[٤] انظر: ابن عقيل، المرجع السابق، ج٢، ص٤٢٤، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ص٦٤٠، والفوزان، المرجع السابق، ص٣٧٩–٣٨٠.

رابعا: وسائل التعدية

يعني النحاة بالتعدية أن يجعل الفعل اللازم متعدّيا، أو المتعدّي إلى واحد متعدّيا إلى اثنين، والمتعدّي إلى اثنين متعدّيا إلى ثلاثة[١].

فقد ذكر أكثر النحاة ثلاث وسائل التي يتعدّى بها الفعل اللازم[٢]، وهي:

١- **الهمزة**، نحو: خرج زيد فأخرجتُه.
٢- **التضعيف**، نحو: خرج المتاع وخرّجته.
٣- **حرف الجر**، نحو: خرج زيد وخرجتُ به.

فكل واحد من هذه الثلاثة يعدّي الفعل، إلا أن تعديته بحرف جر تعدية إضافة، فيكون بذلك مجرورا. وأما تعديته بالهمزة أو بالتضعيف فتعدية بِنية، فيكون المعمول بذلك منصوبا.

ويمتنع الجمع بين الهمزة وحرف الجر، فلا يجوز أن يقال: أمررت بزيد، إلا أن يكون كلاما يقتضيه، فتقول: أمررت فلانا بزيد. وأما الجمع بين الهمزة والتضعيف فلا يجوز بأي حال، لأن الهمزة تقتضي وزن (أفْعل)، والتضعيف يقتضي وزن (فعّل)، فإن الجمع بينهما مع اختلاف البناءين مستحيل[٣].

---

[١] انظر: اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص١٤٦.

[٢] انظر: الأنباري، **أسرار العربية**، ص٦٥، والبقري، **في علم النحو دراسة ومحاورة**، ص١٤٠، والغَلاييني، **جامع الدروس العربية**، ص٦٣.

[٣] انظر: ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المُحْسِبة**، ج٢، ص٣٦٨.

وأما ابن هشام فقد ذكر أن الأمور التي يتعدّى بها الفعل اللازم سبعة[١]، قال:

(وعـــدّه بالهمز والمـــفاعلة * أعـــني بهذا ألف قد نقلـــه)

(كـــذا إذا دلّ على المبالـــغة * أو صـــوغه استفعل فيما حـــرره)

(أو ضـــعفت عين لـــه أو ردا * أســـئلة كثيرة فقيـــدا)

(وإن يـــصغ فعل تـــعدّيه أتى * لـــواحد كما ذكرنا مثبتـــا)

(يـــنقله قطعا إلى اثـــنين وما * أتـــى تعدّيه بمن من ذا نمـــى)

(لـــه التضمن وأصلا قد عـــمل * بـــغيرها وحظل جر من نقـــل)

والتفصيل ذلك:

١) **همزة أفْعل:** نحو قوله تعالى: ﴿أذهبتم طيّباتكم﴾ [الأحقاف: ٢٠]. فالفعل (ذهب) لازم، ويتم نقله إلى فعل متعد بزيادة الهمزة، فصار بذلك (أذهب).
وقد ينقل المتعدّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدّي إلى اثنين نحو: (ألبست زيدا ثوبا). ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدّي إلى ثلاثة إلا في (رأى وعلم)، وقاسه الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو: ظن وحسب وزعم. وقيل: النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسي في اللازم والمتعدّي على واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

٢) **ألف المفاعلة:** تقول في جلس زيد ومشى: جالستُ زيدا، وماشيتُه. فالفعل (جلس) جيء بألف المفاعلة لإفادة المبالغة.

٣) **صوغه على فَعَلْتُ بالفتح أفْعل بالضم لإفادة الغلبة:** تقول: (كرمت زيدا) أي غلبته في الكرم.

---

[١] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٢، ص١٠٨٣-١٠٨٦.

٤) **صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء:** كاستخرجتُ المال أي طلبتُ المالَ. وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: (استغفرتُ اللهَ الذنبَ)، وإنما جاز (استغفرت الله من الذنب) لتضمنه معنى استتبتُ، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور، وأما قول أكثرهم إن (استغفر) من باب اختار فمردود.

٥) **تضعيف العين:** تقول في فرِح زيد: (فرّحته). والتعدية بالتضعيف سماعي في اللازم، وفي المتعدّي لواحد نحو: علّمته الحسابَ، وفهّمته النحوَ، ولم يسمع في المتعدّي لاثنين. وزعم الحريري أنه يجوز في علم المتعدّية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقا، وقيل قياسي في اللازم والمتعدّي إلى واحد.

٦) **التضمين:** أي أن يضمن الفعل اللازم معنى فعل متعد. ولذلك، عدى رحُب وطلُع إلى مفعول لتضمنّهما معنى وسِع وبلغ.

ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدّى ألوتُ بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان فعلا لازما، وذلك في قولهم: (لا آلوكَ نُصحا، ولا آلوكَ جَهدا) لما ضمن معنى لا أمنعك. وعدّى أخبر وخبّر وأنبأ ونبّأ إلى ثلاثة مفاعيل لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو قوله تعالى: ﴿نبّئوني بعلم﴾ [الأنعام: ١٤٣].

٧) **إسقاط الجار توسعا:** نحو قوله تعالى: ﴿أعجلتم أمرَ ربّكم﴾ [الأعراف: ٧] أي عن أمره.

٨) و–هنا– متعد ثامن على مذهب الكوفيين، وهو **تحويل حركة العين**، يقال: كَسِيَ زيد، بوزن فرِح، وهو فعل لازم. فإذا فتحت السين صار بمعنى سَتَرَ وغَطّى، وتعدّى إلى واحد، كقوله:

(وأرْكَــــبُ في الرَّوع خيفانَةً * كسَا وجْهَها سعف منتـــشر)[1]

أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب، فتعدّى إلى اثنين، نحو: كسوتُ زيدا جُبَّة.

---

[1] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٢، ص١٠٩٠.

وعلى الرغم من كثرة الوسائل التي يتعدّى بها الفعل اللازم، فإن ابن مالك لم يذكر إلا واحدا وهو **حذف حرف الجر**، حيث قال في ألفيته:

(وعـــــــــدّ لازما بـــــــحرف جـــــــر * وإنْ حُذف فـــــــالنَّصبُ للمُنجَـــــــرِّ)

وذلك مثل: نصحتُ زيدا، والأكثر ذكر اللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧].

الفصل الثاني

استعمال حروف الجر في الأفعال اللازمة والمتعدّية

اللغة العربية غنية بمفرداتها، فاللفظ الواحد –فعلا كان أو اسما– له أكثر من معنى حسب الحرف الواصل له. وهذا الحرف كذلك يأتي على معان متعددة. ولذلك، فقد يتغير معنى الفعل بتغير الحرف[١]، أي أن مع كل حرف يتعدّى به الفعل، تتجدد دلالته وهي غير دلالته مع الحرف الآخر.

وهذا ما أكّده أبو نِزار[٢] حين قال: "أن الفعل قد يتعدّى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل، وإنما يُثيرها ويُظهرها حروف الجر، وذلك أنك إذا قلتَ خرجتُ، فأردتَ أن تبين ابتداء خروجك قلتَ: خرجتُ **من** الدار، فإن أردتَ أن تبين خروجك مقارن لاستعلائك، قلتَ: خرجتُ **على** الدابة، فإن أردتَ المجاوزة للمكان، قلتَ: خرجتُ **عن** الدار، وإن أردتَ الصحبة، قلتَ: خرجتُ **بـــ**ـسلاحي..."[٣]. فثبت بهذا، أن الفعل لا يؤدي معنى واحدا، وإنما قد يتغير معناه حسب الحرف الذي يصل له.

---

[١] انظر: أنطون بشارة قيقانو، (١٩٩٨م)، **معجم تعدّي الأفعال**، دط، بيروت: دار المراد، مقدمة المصنف، ص١٣.

[٢] هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار المعروف بملك النحاة. ولد سنة تسع وثمانين وأربعمائة، ومات بدمشق يوم الثلاثاء ٥٦٨هـ. ومن مصنفاته: الحاوي في النحو، والعمدة في النحو، والمقتصد في التصريف. (انظر: السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ط٢، ٢م، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، ج١، ص٥٠٤-٥٠٥)

[٣] انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط٣، ٥م، (تحقيق عبد العال سالم مكرم)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ج٦، ص٩٩.

المبحث الأول: حروف الجر التي تتعدّى بها الأفعال ودلالاتها

اتفق النحاة على أن حروف الجر في العربية عشرون حرفا على المشهور[١]، حصرها ابن مالك في ألفيته بقوله:

(هـــاك حروف الجر، وهي: مِن، إلى * حـــــتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على)
(مذ، منذ، رب، اللام، كي، واو، وتا * والـــكاف، والباء، ولـــعلّ، ومـــــتى)

ومن هذه الحروف العشرين، أن استعمال كي، ولعلّ، ومتى شاذ[٢]. وثلاثة أخرى منها مضت في الاستثناء، وهي: خلا، وعدا، وحاشا[٣]. وأما الأربعة عشر الباقية فتعد حروف الجر بلا خلاف. ثم إن هذه الحروف تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم نحو: المال لزيد، والفعل بالاسم نحو: مررتُ بزيد[٤].

وعلى الرغم من كثرة عدد حروف الجر في العربية، فإن الحروف التي تتعدّى بها الأفعال تتحصر في سبعة أحرف[٥]، وهي: إِلَى، والباء، وعَلَى، وعَنْ، وفِي، واللام، ومِنْ. وقد وضح الأمر سابقا، بأن معنى الفعل قد يتسع حسب الحرف الذي يتعدّى به الفعل. ومن أجل كثرة معاني هذه الحروف حسب موقعها في الجملة، فإن الفهم الدقيق لهذه المعاني مهم في نظر الباحثة كي يتمكن الدارس من اختيار حروف الجر المناسبة للأفعال.

فهذا المبحث سوف يفيد الدارسين الملايويين بمعرفة المواضع التي تستعمل فيها حروف الجر المختلفة مع الأفعال، مع التفريق بين معانيها. ويمكن تصنيف تلك المعاني إلى قسمين: المعنى الأصلي، والمعنى الزائد.

---

(١) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٥٣٣.

(٢) انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٣، و**شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، ص٢٧٩.

(٣) انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٣.

(٤) انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٤٠٨.

(٥) انظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ط٢، (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م، ص٨١٠، و**معجم تعدّي الأفعال**، مقدمة المصنف، ص٩.

أولا: المعنى الأصلي.

هو قسم لا يمكن أن تكون المعاني زائدة، فيؤدي حرف الجر معنى في الجملة، ولا يصح بأي حال الاستغناء عنه.

١) حرف "إلى"[١]

الأصل في "إلى" أن تكون بمعنى **انتهاء الغاية مكانية أو زمانية**، نحو: ذهبتُ إلى المدرسة، ونحو: أرسلتُ الرسالةَ إليه، ونحو: سرتُ البارحةَ إلى آخر الليل، أو إلى نصفه، فتجر "إلى" الآخر وغيره.

---

[١] انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)، **كتاب معاني الحروف**، دط، (تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي)، دار نهضة مصر، القاهرة، دت، ص١١٥، والزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ط١، (تحقيق علي توفيق الحمد)، دار الأمل، إربد، ١٩٨٤م، ص٦٥، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص١٦٨.

٢) حرف "الباء"[١]، تأتي "الباء" على ثمانية معان، وهي:

١- أن تكون "الباء" بمعنى **الإلصاق حقيقيا أو مجازيا**. وأما الحقيقي فنحو: أمسك محمد بزيد، أي أن محمدا قبض على شيء من جسم زيد أو على ما يحسبه من يد أو ثوب أو غيرهما. وأما المجازي فنحو: مررتُ بزيد، والمعنى: ألصقتُ مروري بمكان يقرب من زيد.

٢- وقد تكون بمعنى **الاستعانة**، وتسمى باء الآلة، وهي الدالة على آلة الفعل وأداته التي يحصل بها معناه، فهي الواسطة بين الفاعل ومفعوله المعنوي، نحو: كتبتُ بالقلم، فالكتب وقع منك بآلة وهو القلم.

٣- وقد تكون بمعنى **البدل**، وعلامتها أن يحسن الإتيان في موضعها بكلمة بدل، نحو: ما يسرني أني شهدتُ بدرا بالعقبة، أي بدلها.

٤- وقد تكون بمعنى **التعدية**، وتسمى باء النقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا. وأكثر ما تعدّى الفعل اللازم، نحو: ذهبتُ بزيد، والأصل: ذهب زيد. ومن ورودها مع الفعل المتعدّي، قولك: صككتُ الحجر بالحجر، والأصل: صكّ الحجر حجرا.

٥- وقد تكون بمعنى **التعويض**، وتسمى باء المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسا أو معنى، نحو: اشتريتُ القلمَ بدينار، ونحو: قابلتُ إحسانك بالشكر.

٦- وقد تكون بمعنى **الحال**، نحو: خرج زيد بثيابه، أي وثيابه عليه وهذه حاله.

٧- وقد تكون بمعنى **السببية**، نحو: ضربتُك بمخالفتك، ونحو: أحسنتُ إليك بإكرامك.

٨- وقد تكون بمعنى **القسم**، وهي أصل حروفه، ولذلك خصت الباء بجواز ذكر الفعل معها، نحو: أقسم بالله.

---

[١] انظر: الرماني، المرجع السابق، ص٣٦، والزجاجي، المرجع السابق، ص٤٧، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج٢، ص٧٩٢-٧٩٤، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٥٥٤، والمالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ط٢، (تحقيق أحمد محمد الخراط)، دار القلم، بيروت، ١٩٨٥م)، ص٢٢٠-٢٢٨، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٣١-٣٣، و**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٢٢٩-٢٥١.

٣) حرف "على"[١]

الأصل في "على" أن تكون بمعنى **الاستعلاء حقيقيا أو مجازيا**، وهو كون شيء فوق شيء. وأما الحقيقي فنحو: جلستُ على الكرسيّ. وأما المجازي فنحو قوله تعالى: ﴿على العرش استوى﴾ [طه: ٦]، أي قهر العرش فما دونه باستيلاء حكمه عليه.

٤) حرف "عن"[٢]

الأصل في معنى "عن" **المجاوزة**، وهي بعد شيء عن المجرور بها بسبب اتحاد مصدر الفعل المتعدّي بها، نحو: سافرتُ عن البلد، أي بعدتُ عن البلد بسبب السفر.

٥) حرف "في"[٣]

الأصل في معنى "في" **الوعاء** أي **الظرفية حقيقة أو مجازا**، فالحقيقة إما مكانية نحو: جعلتُ المتاع في الوعاء، وإما زمانية، نحو: سافرتُ في المساء. وأما المجاز فنحو: تكلّمتُ في هذا الموضوع.

---

[١] انظر: الرماني، **كتاب معاني الحروف**، ص١٠٨، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج٢، ص٧٩٦-٧٩٧، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٥٥٥، والمالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٤٣٣، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٣٧، و**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٣٣٣.

[٢] انظر: الرماني، المرجع السابق، ص٩٥، والصبان، المرجع السابق، ج٢، ص٧٩٨، وابن عقيل، المرجع السابق، ج٢، ص٥٥٥، والمالقي، المرجع السابق، ص٤٣٠، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٤٠، و**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٣٤٠.

[٣] انظر: الرماني، المرجع السابق، ص٩٦، والزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ص١٢، والصبان، المرجع السابق، ج٢، ص٧٩٠-٧٩١، وابن عقيل، المرجع السابق، ج٢، ص٥٥٣، والمالقي، المرجع السابق، ص٤٥٠، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ٣٤-٣٥، و**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٣٨٧.

٦) حرف "اللام"[١]، تأتي "اللام" جارة على معان كثيرة، ومن أشهرها:

١- أن تكون بمعنى **الملك**، وهي موصِلة لمعنى الملك إلى المالك، أي أنها متصلة بالمالك لا المملوك، نحو: المال لزيد.

٢- أو أن تكون بمعنى **الاستحقاق**، وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو: الحمد لله.
ومن لمحة واحدة، أن معنياهما متقاربان. فالفرق يكمن في أن لام الاستحقاق للأشياء التي تستحق، ولا يقع عليها الملك. فالحمد –مثلا– ليس مما يُملك، وإنما مما يستحق. ولام الملك والاستحقاق كلاهما من صلة فعل أو معناه، فيقدّر سيبويه فيهما معنى الاستقرار، فتقديرهما عنده: يستقر المال لزيد، ويستقر الحمد لله[٢].

٣- أو بمعنى **التمليك**، وهي الداخلة على المملَّك بعد ما يفيد تمليكا كالهبة، والمنحة، والصدقة، نحو: وهبت لزيد دينارا. أو **شبه التمليك**، وهي التي يكون مدخولها شبيها بمن ملك شيئا مع كونه لم يملك حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿جعل لكم من أنفسكم أــزواجا﴾ [النحل: ٧٢]، فالأزواج لا يملكون الزوجات في الحقيقة.

٤- وقد تكون بمعنى **التعجب**، وهي تدخل على المتعجَّب منه صلةً لفعل مقدر قبله، نحو: لزيد ما أعقله، والتقدير: اعجبوا لزيد ما أعقله.

٥- أو بمعنى **العاقبة**، وهي توضح عاقبة الشيء وما يؤول إليه، نحو قول الشاعر:
(أمــــوالُنا لِذوي الميراث نَجْمَعُها * ودُورُنا لــــخَراب الدهر نَبْنِيها)
أي أنهم لا يجمعون الأموال للوارث، ولا يبنون الدور للخراب.

---

[١] انظر: الرماني، **كتاب معاني الحروف**، ص٥٥-٥٦، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج٢، ص٧٨٥-٧٨٨، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٥٤٩-٥٥٢، والمالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٢٩٤، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٢٥-٢٩، و**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٤٧٧-٤٧٨.

[٢] انظر: الزجاجي، **اللامات**، ص٦٥.

٦- أو بمعنى **التبيين**، وهي تبين المفعول من الفاعل، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب مُفْهِم حبا أو بغضا[١]، نحو: ما أحبني لزيد، ونحو: ما أبغضني لزيد. أي أنك فاعل الحب والبغض، وزيد هو مفعولها.

٧- أو بمعنى **التعدية**، نحو: ما أضرب زيدا لعمرو. فالفعل (ضرب) متعد في الأصل، فلما بني للتعجب نقل إلى (فعُل) فصار لازما، فعدّي بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو، وهذا مذهب البصريين. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الفعل باق على تعديته، ولم ينقل، فاللام -هنا- لتقوية العامل لضعفه باستعماله في التعجب[٢].

٨- أو بمعنى **التبليغ**، وهي الجارة لاسم السامع، نحو: قلتُ له كذا.

٩- أو **انتهاء الغاية**، وهو قليل في الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿كل يجري لأجل مسمى﴾ [الرعد: ٢].

١٠-أو بمعنى **القسم**، وهي صلة فعل مقدر، نحو: لله لأفعلنّ. فالفعل مقدر وإن لم ينطق به، أي: أقسم لله لأفعلنّ. وهذه اللام لا تدخل إلا على الله وحده في حالة التعجب[٣].

---

[١] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٥٠١.

[٢] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٢٦.

[٣] انظر: الزجاجي، **اللامات**، ص٨٣.

٧) حرف "مِنْ"[(١)]، تأتي "مِنْ" على سبعة معان، وهي:

١- الأصل في معناها أن تكون **لابتداء الغاية مكانية** باتفاق، نحو: خرجتُ من البيت، أي أن ابتداء غاية خروجك كان من البيت. **وزمانية** خلافا لأكثر البصريين، لأن المراد بالغاية المقدار والمسافة لا آخر الشيء، وعلامتها أن يصلح في مكانها "إلى" أو ما يفيد إفادتها. والصحيح، أن تجيء "مِنْ" بهذا المعنى زمانية قليلا، نحو: كتبتُ الدرس من الساعة الثامنة صباحا.

٢- وقد تكون **للتبعيض**، نحو: أنفقتُ من الدراهم، ونحو: أكلتُ من الرغيف، أي بعضه.

٣- وقد تكون **لتبيين الجنس**، أي بيان أن ما بعدها جنس يشمل ما قبلها، وكثيرا ما تقع بعد "ما" و"مهما"، نحو قوله تعالى: ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة﴾ [فاطر: ٢]. وعلامتها: صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها، والثانية أن تكون صحة حذف (مِنْ) ووضع اسم موصول مكانها، مع ضمير يعود على ما قبلها إن كان معرفة. فإن كان نكرة فالعلامة أن يخلفها الضمير وحده، نحو قوله تعالى: ﴿من أساور من ذهب﴾ [الكهف: ٣١].

٤- وقد تكون بمعنى **التعليل**، نحو قوله تعالى: ﴿مما خطيئاتهم أغرقوا﴾ [نوح: ٢٥].

٥- أو بمعنى **البدل**، نحو قوله تعالى: ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ [التوبة: ٣٨].

٦- وقد تكون **للفصل**، نحو قوله تعالى: ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾ [البقرة: ٢٢٠].

٧- قد تكون بمعنى **الغاية**، نحو: رأيتُهُ من ذلك الموضع، أي جعلته غاية لرؤيك، أي محلا للابتداء والانتهاء.

---

(١) انظر: الرماني، **كتاب معاني الحروف**، ص٩٧، والزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ص٥٠، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج٢، ص٧٧٨-٧٨١، والمالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٣٨٨، والهروي، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤١٥هـ)، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ط٢، (تحقيق عبد المعين الملوحي)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١مـ، ص٢٢٤-٢٢٦، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٦٨٥-٦٨٩.

ثانيا: المعنى الزائد.

هو قسم لا تكون المعاني إلا زائدة، أي يمكن الاستغناء عنه. فتأتي حروف الجر زائدة على نوعين: إما أن تكون للتوكيد، وإما أن تكون للتعويض.

النوع الأول:

هو قسم تكون حروف الجر زائدة لتقوية المعنى وتأكيده. وحروف الجر التي تأتي على هذا النوع ستة أحرف، وهي ما عدا الحرف "عن".

وقد اشتهرت الثلاثة منها، وهي: الباء، واللام، ومِنْ.

١) حرف "الباء"،

تكون "الباء" زائدة في ستة مواضع[١]، ثلاثة لن تتكلم الباحثة عنها لعدم صلتها بموضوع الدراسة، وأما الثلاثة الأخرى فهي:

الأول، الفاعل[٢]، وزيادتها فيه لازمة، وغالبة، وضرورة.

فـ*اللازمة* في نحو: أحسِنْ بِزيد، أي ما أحسنه. وأما *الغالبة* ففي فاعل (كفى)، نحو قوله تعالى: ﴿كفى بِالله شهيدا﴾ [النساء: ٧٩]، والمعنى: كفى الله. فلا تزاد "الباء" في فاعل (كفى) إلا إذا كانت غير متعدّية بمعنى (اكتفى)، أي أنه إذا كانت متعدّية إلى مفعولين فلا تدخل "الباء" في فاعلها، نحو قوله تعالى: ﴿وكفى الله المؤمنين القتالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. وأما *الضرورة*[٣]

فنحو: (ألم يأتيك والأنباء تنمى * بِما لاقت لبون بني زياد).

ونحو: (مهما لي الليلة مهما ليه * أودى بِنَعْليَّ وسرباليه).

ونحو: (ما أنت من بيت يلذ دخوله * وظلك لو يسطاع بِالبارد السهل).

ونحو: (فلا تطمع أبيت اللعن فيها * فمنعكها بِشيء يستطاع).

---

(١) انظر: المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٢٢٥، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٢٣٩.

(٢) انظر: المالقي، المرجع السابق، ص٢٢٥-٢٢٧، وابن هشام، المرجع السابق، ج١، ص٢٣٩-٢٤٤.

(٣) وهو عند الرماني شاذ. (انظر: الرماني، **كتاب معاني الحروف**، ص٣٧)

والثاني، المفعول[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بِأيديكم إلى التهلكة﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله تعالى: ﴿وهزي إليك بِجذع النخلة﴾ [مريم: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿فليمدد بِسبب إلى السماء﴾ [الحج: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فطفق مسحا بِالسوق﴾ [ص: ٣٣]، ونحو قول الشاعر:

(نحن بنى ضبة أصحاب الفلج * نضرب بالسيف وندعو بِالفرج).

فواضح –هنا– أن زيادة "الباء" مع المفعول غير مقيسة مع كثرتها[2].

وأما قوله تعالى: ﴿تنبت بِالدهن﴾ [المؤمنون: ٢٠][3]، فمن قرأ تَنبت بالفتح، ففيه وجهان: أحدهما: كونها للتعدية، كقولك: ذهبتُ به أي أذهبته. والثاني: كونها موضع الحال، والتقدير: تنبت وفيها الدهن، كقولك: خرج بدرعه أي خرج دارعا. وأما من قرأ تُنبت بالضم ففيه وجهان: كونها للحال –كما تقدم–. والثاني: كونها زائدة، أي ما يكون منه الدهن.

والثالث، الحال المنفي عاملها[4]، نحو قول الشاعر:

(كائنت إلى بأساء داهمة * فما انبعثت بِمزؤود ولا وكل).

ونحو: (فما رجعت بِخابئة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها).

٢) حرف "اللام"

وهو ثلاثة أنواع[5]، نوع منها لن تتكلم الباحثة عنه لخروجه عن موضوع الدراسة. وأما النوعان الباقيان:

فالأول، اللام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله، نحو: ضربت لِزيد، فالفعل (ضربْتُ) يتعدى بنفسه، فدلّ على أن اللام زائدة.

والثاني، لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف بالتأخير، نحو قوله تعالى: ﴿للذين هم لِربهم يرهبون﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿إن كنتم لِلرؤيا تعبرون﴾ [يوسف: ٤٣].

---

[1] انظر: الرماني، **كتاب معاني الحروف**، ص٣٨.

[2] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٢٤٥.

[3] انظر: الرماني، المرجع السابق، ص٣٩.

[4] انظر: ابن هشام، المرجع السابق، ج١، ص٢٤٩.

[5] انظر: المرجع نفسه، ج١، ص٤٩٠.

٣) حرف "مِنْ"

تزاد "مِنْ" للتوكيد في موضعين(١):

الأول، لتوكيد نفي الجنس أي التنصيص على العموم، نحو: ما جاءني من رجل.

والثاني، لتوكيد استغراق النفي أي تأكيد التنصيص على العموم، نحو: ما جاءني من أحد، ونحو: ﴿هل ترى من فطور﴾ [الملك: ٣]. والفرق بينهما أن التي لنفي الجنس يحتمل ما بعدها أن ينفي مفرده اللفظي أو جنسه المعنوي، فيحتمل أن تريد جنس الرجال، ويحتمل أن تريد الرجل الواحد، والتي لاستغراقه لا تنفي إلا الجنس بكليته ولا تبقى منه شيئا.

وقد اختلف النحاة في اشتراط زيادة "مِنْ"(٢):

١- اتفق **البصريون** على شرطين: الأول، أن يسبقها نفي أو شبهه وهو النهي نحو: لا تضرب من أحد، أو الاستفهام نحو: هل جاءك من أحد. والثاني، أن يكون مجرورها نكرة، فلا يؤتى بها جارة لمعرفة، إذن، فلا يصح أن تقول: جاءني من زيد عند هذا المذهب.

٢- وأما **الكوفيون** فذهبوا إلى عدم اشتراط النفي وشبهه، فالصحيح عندهم أن يقال: قد كان من مطر.

٣- وأما **الأخفش** فذهب إلى عدم اشتراط الشرطين معا، فأجاز زيادتها في الإيجاب والمعرفة في نحو: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ [الأحقاف: ٣١].

---

(١) انظر: المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٣٩٠، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٢١، و**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٦٩٢-٦٩٣.

(٢) انظر: الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج٢، ص٧٧٩-٧٨١، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٥٤٩.

وأما الثلاثة الأخرى فتستعمل زائدة في الجمل المحدودة، وهي لا تكاد تتجاوز خمسة أمثال.

١) حرف "إلى"[١]

قرأ بعضهم: ﴿أفئدة من الناس تهوَى إليهم﴾ [إبراهيم: ٣٧]، بفتح الواو. والمعنى: واجعل أفئدة من الناس تهواهم أي تحبهم.

٢) حرف "في"[٢]

نحو قول الشاعر: (أنا أبـــو سَعْدٍ إذا اللـــيل دَجَا * يُخالُ فـــي ســوادِهِ يَرَنْدَجَـــا).

وأجاز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وقال اركبوا فيها بسم الله﴾ [هود: ٤١].

٣) حرف "على"[٣]

نحو قول الشاعر: (أَبَـــى الله إلا أنَّ سَرْحَةَ مـــالِكٍ * عَلَى كُلِّ أَفْـــنانِ العِضاهِ تَرُوقُ).

---

[١] انظر: الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج٢، ص٧٨٣، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص١٧١.

[٢] انظر: الصبان، المرجع السابق، ج٢، ص٧٩٢، وابن هشام، المرجع السابق، ج١، ص٣٩١.

[٣] انظر: الصبان، المرجع السابق، ج٢، ص٧٩٧.

النوع الثاني:

هو قسم تكون حروف الجر زائدة لغير التوكيد، وهي أن تكون للتعويض أي أن تكون الزائدة عوضا من أخرى محذوفة. وحروف الجر التي تزاد للتعويض ثلاثة أحرف، وهي: "على"، و"عن"، و"في".

١) حرف "على"[١]

قال الشاعر: (إن الكريم وابيك يـــعتمل * إن لــم يجد يوما على من يتكل)،

أي من يتكل عليه، فحذف (عليه) وزاد (على) قبل الموصول تعويضا له.

٢) حرف "عن"[٢]

قال الشاعر: (أتجزع إن نفس أتاها حمامها * فهــلا التي عن بين جنبيك تدفع).

قال ابن جني: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت (عن) من أول الموصول، وزيدت بعده.

٣) حرف "في"[٣]

نحو قولك: ضربتُ فيمن رغبت. فالأصل: ضربتُ من رغبت فيه.

---

[١] انظر: الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج٢، ص٧٩٧، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٣٣٥.

[٢] انظر: الصبان، المرجع السابق، ج٢، ص٨٠٠، وابن هشام، المرجع السابق، ج١، ص٣٤٤.

[٣] انظر: الصبان، المرجع السابق، ج٢، ص٧٩٢، وابن هشام، المرجع السابق، ج١، ص٣٩١.

ثالثا: استعمال حروف الجر بعضها مكان بعض.

الأصل في حروف الجر، أنه لا يوضع بعضها موضع بعض. فيؤدي حرف الجر معناه الأصلي، ومعاني أخرى ترجع إلى المعنى الأصلي. وأحيانا، قد يتعدّى الفعل بحرف ليس في أصل الاستعمال أن يتعدّى به، فللنحاة في هذا الموضوع اختلافات كثيرة، يمكن أن تلخص في رأيين:

الأول: وقوع التناوب بين حروف الجر[(١)]، وهو مذهب الكوفيين. و**الثاني:** امتناع التناوب، وهو مذهب البصريين. فقد أنكر البصريون هذه القضية، حيث إنهم يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا على حروف الجزم، وأحرف النصب[(٢)]. وأما الذي يظهر أنه كذلك، فيُحمل على وجه من التأويل، وهو التضمين. قال ابن هشام: "أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف؛ لأن التجاوز في الفعل أسهل منه في الحرف."[(٣)].

ومن هنا، لا تستطيع الباحثة أن تجزم بصحة رأي دون الآخر، لأن للبصريين حجتهم، وللكوفيين حجتهم في ذلك. وأما الدكتور محمد حسن عواد فله رأيه الخاص في هذا الجانب، يقول: "ووجدتها مسألة معجمية تندرج في بحث دلالات الألفاظ على وجه مباين للوجه أو الوجوه التي رسمها السلف، ذلك أن لكل لفظ معنى واحدا أو أكثر يؤديه من غير حاجة إلى تضمين."[(٤)]. فهذه الظاهرة في نظره، لا تتصل بالتناوب الذي هو مذهب الكوفيين، ولا بالتضمين، وهو مذهب البصريين، وإنما هي مسألة معجمية ترجع إلى التركيب، وإلى دلالات الألفاظ[(٥)].

وهذا الموضوع في نظر الباحثة ليس سهلا، فهو بحث طويل يحتاج إلى شرحه في دراسة مستقلة، وليس هو من مهمة الباحثة –هنا–. ومن ثم، يكفي الباحثة أن تذكر تلك المواضع التي تستعمل فيها حروف الجر بعضها مكان بعض على نحو عارض.

---

(١) أو بعبارة أخرى: تعاقب حروف الجر (انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٤١٤)، أو دخول الحرف على الحرف (انظر: الهروي، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ص٢٦٧)

(٢) انظر: ابن السراج، المرجع السابق، ج١، ص٤١٤.

(٣) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٢، ص١٣٥٢.

(٤) انظر: عواد، محمد حسن، (١٩٨٢م)، **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، ط١، عمان: دار الفرقان، ص٦.

(٥) انظر: المرجع نفسه، ص٢٠.

الأول: حرف "إلى"، وله ستة مواضع[١]:

١- يكون مكان (في)، وهو موقوف على السماع لقلته،

قال الشاعر: (ولا تتركني بالوعيد كأنني * إلى الناس مطلي به القار أجرب)،

أراد في الناس.

٢- يكون مكان (الباء)،

قال الشاعر: (ولقد لهوْتُ إلى الكواعب كالدمى * بيض الوجوه حديثهن رخيم)،

أراد بكواعب.

٣- يكون مكان (اللام)،

نحو: والأمر إليك، لأن الفعل (الأمر) إنما يتعدى باللام، قال تعالى: ﴿لله الأمر﴾ [الروم: ٤]. وقيل حرف الجر (إلى) في الآية لانتهاء الغاية، أي منته إليك.

٤- يكون مكان (عند)،

قال الشاعر: (أم لا سبيل إلى الشباب وذكره* أشهى إليّ من الرحيق السلسل)،

أي: عندي.

٥- يكون مكان (مع)،

قال تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ [النساء: ٢]، أي مع أموالكم.

٦- يكون مكان (مِنْ)،

قال الشاعر: (تقول وقد عاليتُ بالكور فوقها* يُسقَّى فلا يَرْوَى إليّ ابنُ أحمرا).

---

(١) انظر: الرماني، **كتاب معاني الحروف**، ص١١٥، والزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ص٦٥-٦٦، ٧٩، والمالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص١٦٦، ١٦٩، والهروي، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ص٢٧٢-٢٧٤، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص١٦٨- ١٧١.

الثاني: حرف "الباء"، وله تسعة مواضع[1]:

١- يكون مكان (اللام)،
قال تعالى: ﴿ما خلقناهما إلا بِالحق﴾ [الدخان: ٣٩]، أي: للحق.
٢- يكون مكان (إلى)،
قال تعالى: ﴿ما سبقكم بِها من أحد﴾ [الأعراف: ٨٠].
٣- يكون مكان (على)،
قال الشاعر: (بِودك ما قومي على ما تركتهم * سليمى إذا هبت شمال وريحا)،
أي على ودك.
٤- يكون مكان (عن) المجاوزة،
قال تعالى: ﴿سأل سائل بِعذاب واقع﴾ [المعارج: ١]، أي عن عذاب واقع.
٥- يكون مكان (عند)،
قال تعالى: ﴿والمستغفرين بِالأسحار﴾ [آل عمران: ١٧].
٦- يكون مكان (في) الظرفية،
قال تعالى: ﴿السماء منفطر بِه﴾ [المزمل: ١٨]، أي فيه، يعني: يوم القيامة.
٧- يكون مكان (مع) المصاحبة،
قال تعالى: ﴿وقد دخلوا بِالكفر﴾ [المائدة: ٦١].
وقال الشاعر: (داويته بالمحض حتى شتى * يجتذب الآري بِالمرود)،
أي مع المرود.
٨- يكون مكان (من أجل)،
قال الشاعر: (غلب تشذر بِالذحول كأنها * جن البدي رواسيا أقدامها)،
أي من أجل الذحول.
٩- يكون مكان (مِنْ) التبعيض،
قال تعالى: ﴿يشرب بِها عباد الله﴾ [الإنسان: ٦]، أي: يشرب منها، أو يشربها.

---

[1] انظر: الزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ص٤٧، والهروي، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ص٢٨٣-٢٨٧، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٣٢-٣٣.

الثالث: حرف "على"، وله ثمانية مواضع[١]:

١- يكون مكان (الباء)،

قال الشاعر: (باي عــلاقتنا ترغبو * ن عــــن دم عــمرو على مرثد)،

أي ترغبون عن دم عمرو بدم مرثد، وليس بدونه.

٢- يكون مكان (اللام) التعليل،

قال تعالى: ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي لهدايته إياكم.

٣- يكون مكان (إلى)،

قال الشاعر: (إذ ما أتيتَ على الرسول فقل له * حقا عليك إذا اطمأنّ المجلس).

٤- يكون مكان (عن)،

قال الشاعر: (ارمي عليها وهي فرع أجمع)، أي عنها.

٥- يكون مكان (عند)،

قال تعالى: ﴿ولهم عليّ ذنب﴾ [الشعراء: ١٤]، أي عندي.

٦- يكون مكان (في)،

قال تعالى: ﴿واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي في ملك سليمان.

٧- يكون مكان (مع) المصاحبة،

قال تعالى: ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ [الرعد: ٦]، أي مع ظلمهم.

٨- يكون مكان (مِنْ)،

قال تعالى: ﴿الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون﴾ [المطففين: ٢]، أي من الناس.

---

[١] انظر: الرماني، **كتاب معاني الحروف**، ص١٠٨، والزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ص٦٥، ٧٥، والمالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٤٣٤، والهروي، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ص٢٧٥-٢٧٨، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٣٣٣-٣٣٦.

الرابع: حرف "عن"، وله سبعة مواضع[١]:

١- يكون مكان (الباء)،
قال تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ [النجم: ٣]، أي بالهوى.

٢- يكون مكان (اللام)،
نحو: لقيته كفة عن كفة، أي: لكفة.

٣- يكون مكان (بعد)،
قال الشاعر: (ومنهل وردنه عن منهل)، أراد: بعد منهل.

٤- يكون مكان (على)،
قال الشاعر: (لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عني ولا أنــت دياني فتخزوني)، أي لم تفضل عليّ في الحسب.

٥- يكون مكان (في) الظرفية،
قال الشاعر: (وآس سراة الحي حــيث لقيتهم * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا).

٦- يكون مكان (من أجل)،
قال تعالى:﴿ وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾ [هود: ٥٣]، أي من أجل قولك.

٧- يكون مكان (مِنْ)،
قال تعالى: ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده﴾ [الشورى: ٢٥]، أي من عباده.

---

[١] انظر: الرماني، **كتاب معاني الحروف**، ص٩٥، والزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ص٨٠-٨١، والمالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٤٣٠-٤٣١، والهروي، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ص٢٧٨-٢٨١، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٣٤٠-٣٤٤.

الخامس: حرف "في"، وله ثمانية مواضع[١]:

١- يكون مكان (الباء)،

قال الشاعر: (وتركب يوم الروع فيها فوارس * بصيرون في طعن الأباهر والكلى)

أي بصيرون بطعن الأباهر.

٢- يكون مكان (اللام) التعليل،

قال تعالى: ﴿فذلكن الذي لمتنني فيه﴾ [يوسف: ٣٢]، أي بسببه.

٣- يكون مكان (إلى)،

قال تعالى: ﴿فردوا أيديهم في أفواههم﴾ [إبراهيم: ٩]، أي إلى أفواههم.

٤- يكون مكان (بعد)،

قال تعالى: ﴿وفصاله في عامين﴾ [لقمان: ١٤]، أي بعد عامين.

٥- يكون مكان (على)،

قال تعالى: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ [طه: ٧١].

٦- يكون مكان (مع)،

قال تعالى: ﴿فادخلي في عبادي وادخلي جنتي﴾ [الفجر: ٢٩-٣٠]، والمعنى: مع عبادي.

٧- يكون مكان (مِنْ)،

قال تعالى: ﴿ويوم نبعث في كل أمة شهيدا﴾ [النحل: ٨٩]، والمعنى: من كل أمة.

٨- يكون مكان (نحو)،

قال تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾ [البقرة: ١٤٤].

---

[١] انظر: الرماني، **كتاب معاني الحروف**، ص٩٦، والزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ص٨٣-٨٤، والمالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٤٥٠-٤٥٤، والهروي، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ص٢٦٧-٢٧١، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٣٨٧-٣٩١.

السادس: حرف "اللام"، ولها تسعة مواضع[١]:

١- يكون مكان (إلى)، وذلك قياس لأن معناها يقرب من معنى "اللام"، وكذلك لفظها،
قال تعالى: ﴿الحمد لله الذي هدانا لـــهذا وما كنا لنهتدي﴾ [الأعراف: ٤٣]، أي إلى هذا. فاستعمال إحداهما في موضع الأخرى جائز، وإن كان بينهما فرق من حيث إن (إلى) لانتهاء الغاية، و"اللام" عارية عنها.

٢- يكون مكان (بعد)، وهو موقوف على السماع لقلته،
قال تعالى: ﴿أقم الصلاة لِـــدلوك الشمس﴾ [الإسراء: ٧٨]، أي بعد زوال الشمس.

٣- يكون مكان (على) الاستعلاء، وهو موقوف على السماع،
قال تعالى: ﴿يخرون لِلأذقان سجدا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، أي على الأذقان.
ونحو قولك: سقط الرجل لِوجهه، أي على وجهه.

٤- يكون مكان (عن)،
قال تعالى: : ﴿قالت أخراهم لِأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا﴾ [الأعراف: ٣٨].

٥- يكون مكان (عند)،
قال تعالى: ﴿وخشعت الأصوات لِــلرحمن﴾ [طه: ١٠٨].

٦- يكون مكان (في)،
قال تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط لــيوم القيامة﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أي في يوم القيامة.

٧- يكون مكان (مع)، وهو مسموع لا يقاس عليه لبعد معنييهما، وكذلك لفظيهما،
قال الشاعر: (فلــما تفرقنا كأني ومالكا * لـــطول اجتماع لم نبت ليلة معا)،
أراد: مع طول اجتماع.

٨- يكون مكان (من أجل)،
نحو: جئتك لِلإحسان، ويقال لهذه اللام لام العلة ولام السبب، وهي في كلام العرب كثيرة.

٩- يكون مكان (مِنْ)،
نحو قولك: سمعت لِزيد صياحا، أي: من زيد صياحا.

---

[١] انظر: الزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ص٧٦، ٨٥، والمالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٢٩٧-٢٩٩، والهروي، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ص٢٨٧-٢٨٩، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٤٧٧-٥٠١.

السابع: حرف "مِنْ"، ولها ثمانية مواضع[١]:

١- يكون مكان (الباء)،
قال تعالى: ﴿يحفظونه من أمر الله﴾ [الرعد: ١١]، أي: بأمر الله.

٢- يكون مكان (إلى)،
قال الشاعر: (أأزمعت من آل ليلى ابتكارا * وشطت على ذي نوى أن تزارا)،
أي إلى آل ليلى.

٣- يكون مكان (ربما)، وذلك إذا اتصلت بما،
قال الشاعر: (وإنا لمما نضرب الكبش ضربة * على رأسه تلقي اللسان من الفم).

٤- يكون مكان (على)،
قال تعالى: ﴿ونصرناه من القوم﴾ [الأنبياء: ٧٧].

٥- يكون مكان (عن)،
نحو قولك: لهيت من فلان، أي عنه.

٦- يكون مكان (عند)،
قال تعالى: ﴿لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا﴾ [آل عمران: ١٠].

٧- يكون مكان (في)،
قال تعالى: ﴿أروني ماذا خلقوا من الأرض﴾ [فاطر: ٤٠]، أي: في الأرض.

٨- يكون مكان (مذ)،
قال الشاعر: (لمن الديار بقنة الحجر * أقوين من حجج ومن دهر)،
أراد: مذ حجج ومذ دهر.

ومما سبق، يبدو لنا أن ظاهرة التناوب واسعة في العربية، ولذا، فقد حاولت الباحثة أن تجمع كل المواضع التي قد ذكرها النحاة في الكتب اللغوية، مع ذكر الشاهد أو المثال لكل واحد منها.

---

[١] انظر: الزجاجي، **كتاب حروف المعاني**، ص٥٠، ٧٧، والهروي، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ص٢٨٢-٢٨٣، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٦٨٥-٦٩٣.

وفي ختام هذا المبحث، يمكن أن تلخص الباحثة معاني هذه الحروف في الجدول التالي، وهي مرتبة على الترتيب الهجائي ليسهل الكشف عنها:

الجدول ٢. معاني حروف الجر في العربية

الرقم	حروف الجر / معانيها	إلى	الباء	على	عن	في	اللام	من
	المعنى الأصلي							
١	**ابتداء الغاية**							/
٢	**الاستحقاق**						/	
٣	**الاستعانة**		/					
٤	**الاستعلاء**			/				
٥	**الإلصاق**		/					
٦	**انتهاء الغاية**	/					/	
٧	**البدل**		/					
٨	**تبديل الجنس**							/
٩	**التبعيض**							/
١٠	**التبليغ**						/	
١١	**التبيين**						/	
١٢	**التعجب**						/	
١٣	**التعدية**		/				/	
١٤	**التعليل**							/
١٥	**التعويض**		/					
١٦	**التمليك**						/	
١٧	**الحال**		/					
١٨	**السببية**		/					
١٩	**الظرفية**					/		

الرقم	حروف الجر / معانيها	إلى	الباء	على	عن	في	اللام	من
٢٠	**العاقبة**						/	
٢١	**الغاية**							/
٢٢	**الفصل**							/
٢٣	**القسم**		/				/	
٢٤	**المجاوزة**				/			
٢٥	**الملك**						/	
	المعنى الزائد							
١	**للتوكيد**	/	/	/		/	/	/
٢	**للتعويض**			/	/	/		
	دخول الحرف على الحرف							
١	**مكان إلى**		/	/		/	/	/
٢	**مكان الباء**	/		/	/	/		/
٣	**مكان بعد**				/	/	/	
٤	**مكان ربما**							/
٥	**مكان على**		/		/	/	/	/
٦	**مكان عن**		/	/			/	/
٧	**مكان عند**	/	/	/			/	/
٨	**مكان في**	/	/	/	/		/	/
٩	**مكان اللام**	/	/	/	/	/		
١٠	**مكان مذ**							/
١١	**مكان مع**	/	/	/		/	/	
١٢	**مكان من**	/	/	/	/	/	/	
١٣	**مكان من أجل**		/		/		/	
١٤	**مكان نحو**					/		

المبحث الثاني: تعدية الأفعال بحروف الجر

اختلف النحاة في شأن الفعل الذي يتعدّى بحرف الجر، فبعضهم جعله نوعا من الأفعال المتعدّية، كما قاله ابن عصفور[١]، وبعضهم جعله نوعا من الأفعال اللازمة، كما ذهب إليه ابن مالك، وغيره كثيرون. وقد يكون هذا هو السبب في ظهور الخلط في أذهان الدارسين الملايويّين، هل الفعل متعد أم لازم؟.

ترى الباحثة أن هذا الأمر إنما يدخل ضمن مسألة التسمية. فكما أشارت الباحثة في الفصل الأول إلى أن الفعل اللازم قد يقال فيه "المتعدّي بحرف جر" لتعديته إلى مفعوله بحرف الجر. ولكننا، إذا أخذنا بهذا القول، فكأنّ الأفعال كلها تصبح متعدّية. ثم من ناحية أخرى، لم تعن الباحثة بأن تقول إن الفعل إذا تعدّى بحروف الجر فهو اللازم، لأن الفعل اللازم قد يصير متعدّيا بحروف الجر، كما في نحو: خرج زيدٌ وخرجتُ بزيد. ففي هذه الحالة، تقترح الباحثة الانتباه من المعنى الذي تحمله كل كلمة؛ الفعل أو الحرف. ستناقش الباحثة هذه المشكلة بالتفصيل في الفصل القادم.

ومن هنا، تستطيع الباحثة أن تقول إن تعدية الأفعال بحروف الجر ليست منحصرة في الأفعال اللازمة، وإنما في الأفعال المتعدّية أيضا. وفيما يلي تفصيل ذلك.

---

[١] انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص٣٠٠.

أولا: تعدية الفعل اللازم بواسطة حرف الجر

الأصل في الفعل اللازم، أنه قادر على القيام بنفسه، فلا يحتاج إلى المفعول به لإتمام معناه، نحو: ذهب زيد. ولكن هناك –أيضا–، بعض الأفعال اللازمة التي تحتاج إلى المفعول به، غير أن هذه الأفعال لا تتجاوز إلى مفعولها بأنفسها، وإنما تتعدّى بحرف جر، نحو: مررتُ بزيد.

فمن هذه النقطة، يمكن القول إن الفعل اللازم نوعان: الأول، نحو: ذهب زيد. وأما الثاني فنحو: مررتُ بزيد. فأنت ترى أن الفعل (ذهب) والفعل (مرّ)، كلاهما لازم، غير أن الأول لا يحتاج إلى مفعول به، بينما الثاني يتعدّى إلى مفعوله بحرف جر. ولكن هذا لا يعني أن النوع الأول منهما لا يتعدّى بحرف جر، وإنما ذلك جواز. فيجوز أن يتعدّى الفعل اللازم بحرف جر –وإن لم يحتج إلى مفعول به–، نحو: ذهب زيد بالسيارة، وهذا في اللغة العربية كثير.

وانطلاقا من هذا، ترغب الباحثة في أن تشير إلى نقطتين مهمتين، وهما:

الأولى، أن المجرور الذي يأتي بعد الفعل اللازم نوعان[1]: الأول نحو: ذهب زيد بالسيارة، فيأتي المجرور مبيّنا للفعل، أي أنه يمكن الاستغناء عنه، فلا يفسد المعنى بدونه، وما يزال المعنى يستقيم. فيبين المجرور (السيارة) حال ذهاب زيد، أي أنه يستعين بالسيارة في ذهابه. وأما الثاني فنحو: مررتُ بزيد، فالمجرور –هنا– يأتي لتكميل معنى الفعل قبله. وهو إذن، ضروري، لا بد منه حتى يستقيم معنى الجملة.

وأما **الثانية**، فتتعلق بحروف الجر التي يتعدّى بها الفعل، حيث إن هذا الحرف إذا كان باء، فمن الممكن، أن يأتي هذا الحرف على معنى "التعدية"[2]، فيصير الفعل بذلك متعدّيا، كما في نحو: ذهبتُ بزيد. ففي هذه الحالة، لن يكون الفعل لازما كما في نحو: ذهبتُ بالسيارة، أو مررتُ بزيد. فالفرق بين الأمثلة في هذا النحو واضح.

---

[1] انظر: جعفر، محمد نجيب، (٢٠١٠م)، **الجملة في اللغتين العربية والملايوية: دراسة تقابلية**، أطروحة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص٤٤.

[2] والباء هي أصل في تعدية جميع الأفعال اللازمة. (انظر: الكفوي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ص٨١٠)

ثانيا: تعدية الفعل المتعدّي بواسطة حرف الجر

تعني الباحثة بهذا الموضوع تعدية الفعل المتعدّي إلى مفعوله تعدّيا غير مباشر. فتأتي على هذا النوع من الأفعال المتعدّية ثلاثة أشكال، وهي:

الأول : جواز الوجهين[١]، أي أن تتعدّى إلى مفعولها مباشرة أو غير مباشرة، نحو: أخذتُ الكتابَ، وأخذتُ بالكتاب.

الثاني : أن تتعدّى إلى مفعولها مباشرة في المعلوم، وغير مباشرة في المجهول[٢]، نحو: خال الأمرَ، وخُيِّل إلى الأمر.

الثالث: أن تتعدّى إلى مفعولين، الأول مباشرة، والثاني غير مباشرة[٣]، نحو: أمرتُك بالخير، ونحو: حفظ الله الأولاد من الشيطان الرجيم.

وهذا الأخير هو الذي سيدور الحديث حوله. لأننا قلّما نتعدّى الفعل المتعدّي –حينما يحتاج إلى مفعول واحد– بحرف الجر، لأن الأصل في الفعل المتعدّي حينما يتعدّى إلى مفعول واحد، أن يتعدّى إليه مباشرة، أي بدون حرف الجر.

ثم يمكن أن تلاحظ، أن الشكل الثالث يأتي على المثالين، فـ**الأول**، نحو: أمرتُك بالخير. وهذا المثال قد أشارت إليه الباحثة سابقا، حيث إن المفعول الثاني له وجهان، فإما أن يأتي مباشرة، وإما أن يأتي غير مباشرة. فمباشرة كما في نحو: أمرتُك الخير، فقد حُذف حرف الجر توسعا فيه. وقد سبق الحديث عن هذا بالتفصيل في الفصل الأول.

---

[١] انظر: الفراء، أبو زكريا يحى بن زياد الديلمي (ت ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، ج٢، ص١٦٥.

[٢] انظر: **معجم تعدّي الأفعال**، مقدمة المصنف، ص٨.

[٣] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٨.

وأما المثال **الثاني**، أي: حفظ الله الأولاد من الشيطان الرجيم، فلا يجوز حذف الجار، حيث إن وجود هذا الحرف أمر جوهري، لأنه يحدد علاقة هذا المفعول ببقية أجزاء الجملة[١]. وقد بيّن إبراهيم الشمسان هذه العلاقات في دراسته عن "الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه"، وهي اثنتا عشرة علاقة[٢]:

١) العلاقة المصدرية، أي كون مدخول الحرف مصدرا لحدوث الفعل، ويستخدم لها الحرف "مِنْ".
نحو: ينزع اللهُ الرحمةَ من الكافرين، فالمفعول غير المباشر (الكافرين) هو مصدر لحدوث النزع.

٢) العلاقة الآلية، أي كون مدخول الحرف آلة للفعل، ويستخدم لها الحرف "الباء".
نحو: رمى الجندي عدوَّه بالحجارة، فالمفعول غير المباشر (الحجارة) هو آلة للرمي.

٣) الاصطحاب، أي كون مدخول الحرف مصحوبا مع الفاعل أثناء الفعل، وتستخدم له "الباء".
نحو: لا ينالهم اللهُ برحمته، فالمفعول غير المباشر (الرحمة) مصطحب مع الفاعل أثناء النيل.

٤) السبب، أي كون مدخول الحرف سببا لحدوث الفعل، ويستخدم له حرف "الباء".
نحو: هزم المؤمنون الكافرين بإذن الله، فالمفعول غير المباشر (إذن الله) هو سبب لحدوث الهزم.

٥) موضوع الفعل، أي كون مدخول الحرف موضوعا للفعل، ويستخدم له حرفي "الباء" و"في".
نحو: أمر الله الناس بالبر، فالمفعول غير المباشر (البر) هو موضوع الأمر.
ونحو: لا يعصينك في معروف، فالمفعول غير المباشر (معروف) هو موضوع العصيان.

٦) موضع الفعل، أي كون مدخول الحرف موضعا للفعل، ويستخدم له حرفي "الباء" و"في".
نحو: ظن المؤمنون بأنفسهم خيرا، فالمفعول غير المباشر (الأنفس) هو موضع الظن.
ونحو: يبلو الله الناس في النعمة، فالمفعول غير المباشر (النعمة) هو موضع البلاء.

---

[١] انظر: الشمسان، **الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه**، ص٤٦٧.

[٢] انظر: المرجع نفسه، ص٤٦٧–٤٧٤.

٧) الحال، أي كون مدخول الحرف مصاحبا للمفعول مبينا حاله، ويستخدم له حرف "الباء".
نحو: رد الله الذين كفروا بغيظهم، فالمفعول غير المباشر (الغيظ) هو مصاحب للذين كفروا يبيّن أحوالهم.

٨) امتلاك الفعل، أي كون مدخول الحرف مضافا إليه الفعل، ويستخدم له حرف "اللام".
نحو: شرح الله صدره للإسلام، فالمفعول غير المباشر (الإسلام) هو مفعول له، أي من أجل الإسلام.

٩) الاحتواء، أي كون مدخول الحرف محتويا على المفعول، ويستخدم له حرف "في".
نحو: ترك الله الكافرين في الظلمات، فالمفعول غير المباشر (الظلمات) مشتمل على الكافرين.

١٠) التحمل والمواجهة، أي كون مدخول الحرف متحملا للفعل أو للمفعول، بمعنى أن المفعول يقع على المفعول غير المباشر أو يواجهه، ويستخدم له حرف "على".
نحو: قضى الله عليه الموتَ، فيقع المفعول (الموت) على المفعول غير المباشر.

١١) الاتجاه والمورد، أي كون مدخول الحرف دالا على الموضع الذي تتجه إليه حركة الفاعل أو ترد إليه، ويستخدم له حرف "إلى".
نحو: يشكو المؤمن حزنه إلى الله، فالمفعول غير المباشر (الله) هو المتجه الذي يتجه إليه المؤمن.

١٢) الإبعاد، أي كون المفعول مبعدا عن مدخول الحرف، ويستخدم له حرف "عن".
نحو: كف أيدي الناس عنكم، فأبعد المفعول (الأيدي) عن المفعول غير المباشر.

الفصل الثالث

الصعوبات في استعمال حروف الجر في الأفعال اللازمة والمتعدّية

في الحقيقة، لا يمكن أن ينكر بأن تعلم اللغة الثانية لا يخلو من صعوبات كثيرة تعترض سبيل أدائه على الوجه الأكمل. وهذه الصعوبات قد تنشأ من أمرين[(١)]: فإما أن تنشأ من عوامل خارجية، مثل: قصور في الاستراتيجيات التدريسية، أو استخدام المدرسين مناهج غير ملائمة في التدريس، أو نحوها من الصعوبات التي لا شأن للباحثة أن تتحدث عنها –هنا–. وإما أن تنشأ من عوامل داخلية لغوية، نحو: ضعف التمييز بين الفعل والاسم، أو ضعف المهارة في اختيار الحروف المناسبة للفعل، أو نحوها من الصعوبات اللغوية.

وهذا الأمر الثاني هو الذي سيدور الحديث عنه في هذا الفصل، فتتناول في هذا الفصل تلك الصعوبات التي يواجهها الدارسون الملايويون في بروناي دارالسلام للغة العربية، بوصفها لغة ثانية إلى جانب لغتهم الأصلية الأم وهي اللغة الملايوية.

وهذه الدراسة لن تتحقق دون تحليل مواطن أخطاء الدارسين في استعمال حروف الجر في الأفعال أولا. يهتم هذا الفصل بالجانب التطبيقي حيث يتم فيه تحليل هذه الصعوبات من خلال الاستبانات التي وزعتها الباحثة على مجموعة من الطلاب الدارسين للغة العربية في جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية، ببروناي دارالسلام، للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م.

---

(١) انظر: مد عيسى، ذو الكفل، (٢٠٠٨م)، **حروف الجر والعطف في اللغتين العربية والملايوية: دراسة تقابلية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص٣٦.

المبحث الأول: عرض نتائج استبانة الطلبة

قامت الباحثة بتوزيع هذه الاستبانات على أربعين طالبا وطالبة، وأجاب عنها كل طلبة الكلية. وقد تناولت هذه الاستبانة أربعة تدريبات بأشكال متعددة تتعلق بموضوع الدراسة. فالهدف الأساسي من إعداد هذه التدريبات الوقوف على مدى قدرة الطلبة في استخدام حروف الجر مع الأفعال. ويمكن أن يتضح نتيجة هذه الاستبانات كما يلي:

أولا: التدريب الأول

يتناول هذا التدريب الأسئلة عن تركيب الأفعال في جمل مفيدة. والهدف من هذا، الوقوف على مدى تمكن من الطلبة تركيب الأفعال تركيبا صحيحا في الجمل المفيدة، وكذلك الوقوف على مدى معرفتهم من استعمال حروف الجر ليتعدّى بها الفعل.

الجدول ٣. دراسة تحليلية للأخطاء الكتابية في التدريب الأول

العدد	الفعل	تحديد الخطأ	تصويب الخطأ	جملة الخطأ	%
١	غضب	غضب زيدٌ	غضبتُ على زيد	٣	٨%
		غضبتُ زيدا		٨	٢٠%
		غضبتُ إليـــه		١٠	٢٥%
٢	أتى	–	–	–	٠%
٣	تعجّب	تعجّب محمد	تعجبتُ من هذا الجمال	١	٣%
		تعجّبت هذا الجمالَ		٥	١٣%
		تعجّبتُ إلى هذا الجمال		٢	٥%
		تعجّبتُ بـــهذا الجمال		٢٠	٥٠%
		تعجّبتُ عن هذا الجمال		٤	١٠%
		تعجّبتُ على هذا الجمال		٥	١٣%
٤	اتّجه	اتّجه زيد مكة	اتجه زيد إلى مكة	٢١	٥٣%
٥	دخل	–	–	–	٠%
المجموع الكلي				**٧٩**	**٤٠%**

ثانيا: التدريب الثاني

يتناول هذا التدريب مجموعة من الأمثلة التي تمثل أفعالا لازمة ومتعدّية. والهدف من هذا، الوقوف على مدى قدرة الطلبة على التعرف على نوعي الأفعال اللازمة والمتعدّية، والفرق بينهما حسب ورودها في السياق.

الجدول ٤. دراسة تحليلية للأخطاء الكتابية في التدريب الثاني

العدد	الأمثلة	تحديد الخطأ	تصويب الخطأ	جملة الخطأ	%
١	ضربتُ لزيد	الفعل (ضرب) لازم	الفعل (ضرب) متعد	٢٨	%٧٠
٢	اطمأنّ القلب بذكر الله	الفعل (اطمأنّ) متعد	الفعل (اطمأنّ) لازم	١٩	%٤٨
٣	أبدأ دراستي بالبسملة	الفعل (بدأ) لازم	الفعل (بدأ) متعد	١٦	%٤٠
٤	أمسكت بالقلم	الفعل (أمسك) لازم	الفعل (أمسك) متعد	٢٠	%٥٠
٥	أمسكت قلمي	الفعل (أمسك) لازم	الفعل (أمسك) متعد	١١	%٢٨
المجموع الكلي				**٩٤**	**%٤٧**

ثالثا: التدريب الثالث

يتناول هذا التدريب مجموعة من الأمثلة الصحيحة وغير الصحيحة. والهدف من هذا، الوقوف على مدى تمكن الطلبة من تمييز الصواب من الخطأ. ثم الوقوف على مدى تمكنهم من تصحيح الأمثلة غير الصحيحة وفق الجوانب النحوية والدلالية.

الجدول ٥. دراسة تحليلية للأخطاء الكتابية في التدريب الثالث

العدد	الأمثلة	تحديد الخطأ	تصويب الخطأ	جملة الخطأ	%
١	ردّ الكتاب لصاحبه	المثال صحيح	ردّ الكتاب إلى صاحبه	٢٦	%٦٥
		ردّ الكتاب صاحبه		٢	%٥
		ردّ الكتاب على صاحبه		٢	%٥
٢	رزقه الله بالأولاد	المثال صحيح	رزقه اللهُ الأولادَ	٣٣	%٨٣
٣	صعدتُ على السطح	المثال صحيح	صعدتُ إلى السطح	٣٦	%٩٠
٤	نظرتُ محمدا في السوق	المثال صحيح	نظرتُ إلى محمد	٣١	%٧٨
٥	اشتريتُ بالدينار ثوبا	–	–	–	%٠
٦	ضرُب زيدٌ	ضربتُ زيدا	المثال صحيح	١٠	%٢٥
		ضُرِب زيدٌ		١٠	%٢٥
٧	فرِح الولد بالهدية	فرح الولد الهديةَ	المثال صحيح	٢	%٥
٨	جالستُ زيدا	جلس زيدٌ	المثال صحيح	٩	%٢٣
		جالست مع زيد		١٠	%٢٥
		جالست بزيد		٢	%٥
		جالست عند زيد		٤	%١٠
٩	عجبتُ أن أراك بالأمس	عجبتُ بأن أراك	المثال صحيح	١	%٣
١٠	اتصلتُ بصديقتي أمس	اتصلتُ صديقتي	المثال صحيح	٣	%٨
		اتصلتُ إلى صديقتي		١	%٣
		اتصلتُ مع صديقتي		٤	%١٠
المجموع الكلي				١٨٦	%٤٧

رابعا: التدريب الرابع

يتناول هذا التدريب مجموعة من الأفعال يقتضي الطلبة وضع حروف الجر المناسبة لها، أو إهمالها في مواضع لا ضرورة فيها. والهدف من هذا، الوقوف على مدى قدرة الطلبة في استعمال حروف الجر في مواضعها الصحيحة.

الجدول ٦. دراسة تحليلية للأخطاء الكتابية في التدريب الرابع

العدد	الجمل	تحديد الخطأ	تصويب الخطأ	جملة الخطأ	%
١	أستأذن__الأستاذ في الخروج	إلى	بدون الحرف	٨	%٢٠
		الباء		٥	%١٣
		من		١٢	%٣٠
٢	أسأل__الله أن يتمم لك بالنعمة والحسنة	إلى	بدون الحرف	٩	%٢٣
		على		٥	%١٣
		من		٦	%١٥
٣	حضرتُ__ المحاضرة بالأمس	إلى	بدون الحرف	١٤	%٣٥
		الباء		٥	%١٣
		في		٩	%٢٣
٤	أرسلتُ__زيد هديةً	بدون الحرف	بالحرف (إلى)	٤	%١٠
		على		٥	%١٣
		اللام		٢	%٥
٥	يرغب أحمد__السفر إلى كوريا	بدون الحرف	بالحرف (في)	٧	%١٨
		الباء		١٣	%٣٣
		اللام		٤	%١٠
		على		٤	%١٠
٦	أعطيتُ__أحمد درهما	إلى	بدون الحرف	١٣	%٣٣
		على		٣	%٨
		اللام		٢	%٥

العدد	الجمل	تحديد الخطأ	تصويب الخطأ	جملة الخطأ	%
٧	يحصل زيد__نتيجة ممتازة في الامتحان	بدون الحرف	بالحرف (على)	١٢	%٣٠
		الباء		١٩	%٤٨
		اللام		٥	%١٣
٨	ألتحق__جامعة السلطان الشريف علي	بدون الحرف	بالحرف (الباء)	٧	%١٨
		في		٩	%٢٣
		على		٤	%١٠
		اللام		٦	%١٥
٩	دعا محمد__صاحبه بطول العمر	بدون الحرف	بالحرف (اللام)	١٠	%٢٥
		إلى		٥	%١٣
		على		٥	%١٣
		عن		١	%٣
١٠	عجبتُ__صوتك الجميل	الباء	بالحرف (من)	١٩	%٤٨
		عن		٤	%١٠
		على		٦	%١٥
		اللام		٦	%١٥
المجموع الكلي				**٢٤٨**	**%٦٢**

من العرض السابق، قد أثبت أن حروف الجر من بين الأدوات تمثل صعوبة لدى الدارسين الملايويين. فقد لاحظت الباحثة أن الطلبة قد أخطأوا كثيرا في اختيار حروف الجر المناسبة للأفعال، حيث تبلغ النسبة المئوية لهذا الخطأ ٧٨%، ويتمثل ذلك في ثلاث ظواهر، وهي:

١) **استعمال حروف الجر في المواضع الخاطئة.**

يظهر أن هذا هو أكثر الأخطاء التي تلحظ من إجاباتهم، فقد يترك الدارس الحرف الصحيح الموافق للفعل، ويضع مكانه حرف آخر. ومثال ذلك: غضبتُ إليه بدلا من غضبتُ عليه، وتعجبتُ بهذا الجمال بدلا من تعجبتُ منه، ويرغب أحمد بالسفر إلى كوريا بدلا من يرغب في، ويحصل زيد بنتيجة ممتازة في الامتحان بدلا من يحصل على، وعجبتُ بصوتك الجميل بدلا من عجبتُ منه.

٢) **استعمال حروف الجر في مواضع لا ضرورة فيها.**

يتمثل هذا الخطأ حيث إن الفعل أصله متعد بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف جر للوصول إلى مفعوله. فقد يخطئ الدارس فيه، ويظن أن الفعل لازم، فيحتاج إلى حرف جر يصله بمفعوله. ومثال ذلك: رزقه الله بالأولاد بدلا من رزقه الله الأولاد. فالفعل (رزق) يتعدّى بنفسه إلى المفعولين. ومثال آخر: أستأذن من الأستاذ في الخروج بدلا من أستأذن الأستاذ، وأسأل إلى الله بدلا من أسأل الله، وحضرتُ إلى المحاضرة بدلا من حضرتُ المحاضرة، وأعطيتُ إلى أحمد درهما بدلا من أعطيته درهما. فتزاد (من) على مفعول (استأذن)، و(إلى) على مفاعيل (سأل) و(حضر)، و(أعطى)، مع أن هذه الأفعال كلها متعد تتعدّى بنفسها.

٣) **إهمال حروف الجر في مواضع يقتضيها السياق.**

قد يهمل الدارس وضع حروف الجر في مواضعها ظنا أن الفعل متعد بنفسه، فلا يحتاج بذلك إلى حرف الجر للوصول إلى مفعول به. ومثال ذلك: غضبتُ زيدا بدلا من غضبتُ عليه، وتعجبتُ هذا الجمالَ بدلا من تعجبتُ منه، واتجه مكةَ بدلا من اتجه إلى مكة، ونظرتُ زيدا بدلا من نظرتُ إلى زيد، وفرح الولد الهديةَ بدلا من فرح الولد بالهدية، واتصلتُ صديقتي بدلا من اتصلت بصديقتي، وأرسلتُ زيدا هدية بدلا من أرسلتُ إلى زيد، ويرغب أحد السفرَ إلى كوريا بدلا من يرغب أحمد في السفر، ويحصل زيد نتيجة ممتازة في الامتحان بدلا من يحصل على نتيجة ممتازة، وألتحق جامعة السلطان الشريف علي بدلا من ألتحق بجامعة السلطان الشريف علي، ودعا محمد صاحبه بطول العمر بدلا من دعا لصاحبه.

ثم يؤكد هذا التحليل كذلك، أن الدارسين الملايويين قد أخطأ بعضهم في التفريق بين الفعلين. وقد بلغت النسبة المئوية لهذا الخطأ ١٥%. فمما يُتوقع، أنهم يظنون أن الأفعال حين تتعدّي بحروف الجر فهي لازمة، بغض النظر عن معايير أخرى في التمييز بين الفعلين. ومثال ذلك: ضربتُ لزيد، وأمسكتُ بالقلم، فيقول إن الجملتين لازمتان، مع أنهما من الأفعال المتعدّية. وأما الأول، فالحرف (اللام) فيه زائدة، وأما الثاني فالفعل (أمسك) يجوز فيه الوجهان، فإما أن يتعدّى بالحرف كما في المثال، أو أن يتعدّى بنفسه، فيقال: أمسكتُ القلمَ.

وأخيرا، لقد لاحظت الباحثة أن الطلبة لم تكن لديهم المعرفة الواسعة في موضوع وسائل اللزوم والتعدية. وقد بلغت النسبة المئوية لهذا الخطأ ٧%. ومن الملحوظ، أن الطالب قد حاول تصحيح الجملة (ضرُب زيد) –وهي صحيحة– فيقول: ضربتُ زيدا، أو ضُرِب زيد. ومثال آخر: الجملة (جالستُ زيدا)، فيقول: جلس زيد، أو جالستُ بزيد، أو جالستُ مع زيد. فتتأكد الباحثة من هنا، أن الطلبة لا يعرفون القواعد الصرفية في تحويل المتعدّي إلى اللازم، أو العكس، ويترتب على ذلك الخطأ في نحو هذا الجانب.

الجدول ٧. النسبة المئوية للأخطاء الكتابية حول إجابة الطلبة

العدد	وصف الخطأ	جملة الخطأ	%
١	استعمال حروف الجر في المواضع الخاطئة	٢٢٨	%٣٨
٢	استعمال حروف الجر في مواضع لا ضرورة فيها	١٢٤	%٢١
٣	إهمال حروف الجر في مواضع يقتضيها السياق	١١٦	%١٩
٤	لزوم المتعدّي	٧٥	%١٢
٥	تعدية اللازم	١٩	%٣
٦	وسائل اللازم	٢٠	%٣
٧	وسائل التعدية	٢٥	%٤

المبحث الثاني: تحليل الصعوبات من خلال إجابات الطلبة

من خلال إجابات الطلبة السابقة، يمكن تحديد الصعوبات التي يواجهها الطلبة في استعمال حروف الجر في الأفعال اللازمة والمتعدّية في العربية. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة، هي:

أولا: الصعوبات النحوية

يعاني الدارس الملايوي من وجود ظاهرة الاختلاف بين اللغتين نتيجة تأثره باللغة الأم، أو نقل الخبرة اللغوية من لغته الأولى. ومن هذه الظاهرة:

١) قد يكون الفعل فعلا متعدّيا في العربية، ولازما في الملايوية[١].

المثال: الفعل (سأل) في العربية متعد بنفسه، وهو يقابل الفعل اللازم "meminta" في الملايوية الذي يتطلب الحرف "kepada" (إلى). فقد يقول الدارس الملايوي: أسأل إلى الله أن يتمم لك بالنعمة والحسنة، بدلا من أن يقول: أسأل الله.

٢) قد يكون الفعل فعلا لازما في العربية، ومتعدّيا في الملايوية[٢].

المثال: الفعل (غضب) في العربية لازم يتطلب الحرف (على)، وهو يقابل الفعل المتعدّي "marah" في الملايوية. فقد يقول الدارس الملايوي: غضبتُ زيدا، بدلا من أن يقول: غضبتُ على زيد.

٣) قد يقابل الفعل في الملايوية فعلين مختلفين في العربية أي أحدهما لازم والآخر متعد[٣].

المثال: الفعل "melihat" في الملايوية، يقابل الفعل (نظر)، والفعل (رأى) في العربية، فالأول لازم، يتطلب الحرف (إلى)، فتقول: نظرتُ إلى زيد. وأما الثاني، فمتعد بنفسه، فتقول: رأيتُ زيدا، من غير حاجة إلى حرف الجر للوصول إلى مفعوله. فقد يجد الدارس الملايوي صعوبة في فهم هذا الاختلاف، فيقول: نظرتُ زيدا، أي بإهمال حرف الجر، معتمدا على معناه في

---

(١) انظر: فا، مت طيب، (١٩٩٦م)، **دراسات تقابلية بين اللغتين العربية والماليزية على مستوى المركبات الاسمية والوصفية والفعلية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص١٩٣.

(٢) انظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص١٩٤.

الملايوية "melihat"، الذي لا يتطلب أيَّ الحرف، فيقال في الملايوية: "Saya melihat Zaid".

٤) قضية حرف الجر الزائد.

الزائدة في الحقيقة، لا يتغير بها معنى الأصل، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى وتقويته. وهذه الظاهرة، لم تكن موجودة في اللغة الملايوية، ولذا، فلا ضرورة لترجمة هذه الحروف الزائدة إلى الملايوية، لانعدام هذا المعنى في دلالاتها. فمن هذه الناحية، تتوقع الباحثة أن الدارس الملايوي قد يهمل هذا الجانب، ويعتقد في كثير من الأحيان، بأن كل كلمة في العربية، لها ترجمتها بالملايوية.

المثال: ضربتُ لزيد. فاللام في هذا المثال زائدة، لأن الفعل (ضرب) –كما نعرفه– يتعدّى بنفسه، لا بواسطة حرف الجر. ففي هذه الحالة، يمكن الدارس أن يقول بالملايوية ترجمة لهذا المثال: Saya memukul kerana Zaid، ظنا أن الحرف (اللام) بمعنى السببية.

٥) قضية التناوب في حروف الجر.

قد يعاني الدارس الملايوي من الفهم ما وراء تبادل الحرفين من تناوب المعنى. فمثلا: سمعتُ لزيد صياحا، فيقع الحرف (اللام) في هذا المثال موقع (من). ومن هنا، تتوقع الباحثة، أن فهم دلالة حرف الجر في هذا النحو ليس سهلا. فـ(اللام) أي "untuk" لا تتناوب مع الحرف (من) أي "daripada" في الملايوية.

وإضافة إلى هذا، أن الشواهد التي اشتشهدت بها هذه القضية، كان أكثرها من الشواهد القرآنية، وكذلك الشعرية. ومن هنا، تتوقع الباحثة أن الدارس الملايوي لا يهتم كثيرا بأهمية الشواهد القرآنية والشعرية. ولعل السبب في ذلك –في نظر الباحثة–، لأن هذه الشواهد ليست هي مما يستنبط الحكم النحوي في اللغة الملايوية. وهذا عكس ما هو في العربية، حيث يستنبط الحكم النحوي من كلام العرب شعره ونثره. ولذا، تتوقع الباحثة أن الدارس الملايوي قد يعاني من حفظ الكثير مما ينفعه حتى يحصل على القليل مما ينفعه.

وهذا، إنما يحدث إذا تباعدت المعاني بين الحروف. وأما إذا تقاربت المعاني كما في نحو: سكنتُ في مكة، وبمكة، فتتوقع الباحثة أن الدارس قد يعمم هذه القاعدة، ويطبقها على جميع الأحوال، مع أن الحقيقة ليست كذلك. والمثال ذلك، قد يقول الدارس الملايوي: ألتحق في

المدرسة بدلا من أن يقول: ألتحق بالمدرسة. فيقع الخلط في الاستعمال بين (الباء) و(في)، حيث إن (الباء) قد تأتي كذلك للظرفية بمعنى (في).

ومن ناحية أخرى، أن الفعل (التحق) في العربية يقابل الفعل "memasuki" في الملايوية، الذي يتطلب الحرف "di" (في) الظرفية. فوجود التشابه بين اللغتين مثل هذا، قد يؤدي إلى الخلط في أذهان الدارسين.

٦) قضية حذف الجار ونصب المجرور في الأفعال اللازمة.

بالإضافة إلى عدم وجود هذه الظاهرة في الملايوية، قد يعاني الدارس من قضية حذف الجار في الأفعال حتى يزعم أنها مطبقة في جميع الأفعال العربية، فيقول: رغبتُ أن أراك. فلم يراع الدارس شرط "أمن اللبس" لحذف الجار قياسا.

ثانيا: الصعوبات الصرفية

١) عدم الدقة في تعلّم قضية اللزوم والتعدية.

قد لا يعرف الدارس الملايوي وسائل اللزوم أو التعدية للأفعال، وهذا ملحوظ كثيرا في نحو: ضرُب زيد، فالفعل (ضرب) متعد بنفسه، فتقول: ضربتُ زيدا، وقد يكون لازما بتحويله إلى صيغة (فعُـل) لقصد التعجب والمبالغة، فتقول: ضرُب زيد، أي ما أضربه!. فقد يهمل بعض الدارسين هذا الجانب، فيقول: إن هذا المثال خطأ، فكأنّ الفعل (ضرب) على وزن (فعُـل) غير موجود في العربية، لغرابته في السماع فيما بينهم. والمثال الآخر: الفعل (جلس) وهو لازم، فتقول: جلس زيد، وقد يكون متعدّيا بزيادة ألف المفاعلة لإفادة المبالغة، فتقول: جالستُ زيدا. ففي هذا النحو، قد لاحظت الباحثة أن الدارس يهتم ببعض القواعد الصرفية دون الأخرى، وإنه لا يدقق في تعلّم مثل هذه القضية.

٢) التمييز بين الفعلين.

على الرغم من وجود علامات كثيرة للفعلين اللازم والمتعدّي من حيث الدلالة والأبنية، فما زال الدارس الملايوي يعاني من التفريق بين الفعلين. فتتوقع الباحثة أن كثرة هذه العلامات قد يسبب في الخلط في أذهان الدارسين الملايويين، حيث يضطرهم إلى حفظ أكثر من علامة. ومن ناحية أخرى، أن هذه العلامات، وإن وجد التشابه بين اللغتين فيها، فإنهم لا ينتبهون منه، بل يكفيهم أن يعرفوا أن المفعول به هو الفارق بينهما. ولعلك تعرف أن الفعل في الملايوية، إذا كان يحتاج إلى المفعول فهو متعد[١]، وأما العكس فهو لازم. ونفس الأمر في العربية، غير أنه في العربية يكون أكثر تفصيلا، لأن اللازم كان أحيانا يحتاج إلى المفعول به، ولكنه أن يصل إليه بواسطة حرف جر، نحو: غضبت عليه.

ثم ثانيا، تتوقع الباحثة أيضا أن بناء اسم مفعول تام الذي به يمكن تمييز المتعدّي من اللازم، قد يصبح صعوبة لدى الدارسين الملايويين. فمن الناحية اللفظية، أنه لا مانع من بناء اسم مفعول من الفعل اللازم، فيقال مثلا: مجلوس من الفعل (جلس)[٢].

---

[1] Haji Omar, Asmah, **Nahu Melayu Mutakhir**, edisi kedua, Dewan Bahasa dan Pustaka, Kuala Lumpur, m.s86.

[٢] انظر: الشمسان، **قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي**، ص١٥.

٣) الأخذ بالقاعدة "أن الذي يتعدّى بحروف الجر فهو الفعل اللازم".

قد لاحظت الباحثة، أن الطلبة ما زالوا يزعمون أن الأفعال إذا تعدّت بحروف الجر، فتكون لازمة. ويؤكد هذا الأمر حين أجابوا أن الفعل (ضرب) في المثال: ضربتُ لزيد، لازم. وكذلك في المثال: أمسكتُ بالقلم، فيقول بعضهم إن الفعل (أمسك) لازم. ولذا، تتوقع الباحثة أنهم يهتمون بإلقاء نظرهم إلى الشكل أكثر من المعنى الذي يحمله الفعل. وهذا غير صحيح، لأن الفعل (ضرب) يصل إلى المفعول به مباشرة من غير حاجة إلى حرف الجر.

ثالثا: الصعوبات الدلالية

١) فهم دلالة حروف الجر.

يعاني الدارس الملايوي من فهم دلالات حروف الجر الكثيرة، حيث قد تبلغ معاني الحرف الواحد أكثر من عشرة معان، مثل: الباء، واللام. وفي المقابل، أنه يكاد لا يؤدي حرف جر واحد في الملايوية إلا معنى واحدا، نحو: daripada (من)، وdengan (الباء). ولذا، فمعظم الدارسين يهملون هذا الجانب المهم، فإنهم لا يدققون بالمعنى الجديد الذي يجلبه حرف الجر في العربية عند دخوله في التركيب اللغوي.

ولا يمكن أن ينكر، أن اختلاف الدلالات بين اللغتين قد أدى كذلك إلى صعوبة الفهم لدى الدارس، وهذا ملحوظ كثيرا في الدراسة التحليلية السابقة، ومثاله: تعدية الفعل "عجب" بالحرف "الباء" بدل "من". فيقول: عجبتُ بصوتك الجميل، بدلا من القول: عجبتُ من صوتك الجميل، وذلك لأن كلمة عجب وهي kagum في الملايوية، تتعدّى بـــ ”dengan“ وهو مقابل لحرف "الباء" في العربية.

٢) اختيار حروف الجر المناسبة.

قد يتصور الدارس أن كل معاني حروف الجر في لغته الأم، يمكن استعمالها في اللغة العربية بالطريقة التي كان يستعملها في لغته الأم. وهذا ليس بصحيح، لأن معنى الفعل في العربية لن يبق على معنى واحد، وإنما قد يتغير حسب حرف الواصل له. والمثال: الفعل (دعا) في العربية، يتطلب الحرف (اللام) حين يدعو في الخير، والحرف (على) حين يدعو في الشر. وأما في الملايوية، فيستعمل الدارس الحرف (على) في الفعل (دعا)، فيقول مثلا: أدعو عليك بالنجاح، وهو يعني أنه يدعو له بالنجاح. وهذا غير صحيح، لأن اللغة العربية تفرق بين الاستعمالين أي دعا له، ودعا عليه. ولذا، فقد يهمل الدارسون هذا الجانب، ظنا أن معنى الحروف في اللغتين سواء. ويُتوقع كذلك، أنهم لم يلمّوا بمعرفة السياقات التي يستعمل فيها كل حرف، وينتج عن ذلك، الاضطراب والخلل في المعنى.

المبحث الثالث: المقترحات لعلاج الصعوبات

يتناول هذا المبحث بعض المقترحات التى تراها الباحثة أنها مفيدة لعلاج هذه الصعوبات. ومنها:

١- طريقة مقترحة لتعيين حروف الجر المناسبة للأفعال:

إن استعمال حروف الجر مع الأفعال في اللغة العربية لا قاعدة له أصلا، فلا بد من مراجعة معاجم اللغة، أو كتب اللغة للتعرف على استعمالها الصحيح. وعلى الرغم من عدم وجود هذه القاعدة، لقد أشار إبراهيم الشمسان في دراسته عن "الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه" إلى اتجاهات عامة من حيث استخدام حروف الجر المختلفة لأداء علاقات مختلفة، وهي[١]:

١) تستخدم "إلى" في الغالب **لبيان اتجاه حركة الفعل**، وغالبا تأتي مع الأفعال ذات الصفة الانتقالية، نحو: ذهبتُ إلى المدرسة، وصعِد الإمام إلى المنبر، ونظرتُ إلى زيد.

٢) تستخدم "الباء" في الغالب **للإلصاق** أي أن مدخولها هو (موضع) أو (موضوع) الفعل، نحو: فرحتُ بالهدية، ومررتُ بزيد، واطمأنّ القلب بذكر الله.

٣) تستخدم "على" في الغالب **للتعبير عن استعلاء الفاعل على مدخولها**، نحو: غضبتُ على زيد.

٤) تستخدم "عن" في الغالب **للتعبير عن ابتعاد الفاعل عن مدخولها**، نحو: رغبتُ عن التبذير.

٥) تستخدم "في" في الغالب مع الأفعال المعبرة عن **الدخول والاختفاء**، نحو: خرجتُ في الحجرة. وتعبر عن **اجتياز الفاعل إلى مكان يحتويه**، نحو: سكنتُ في عمّان.

٦) تستخدم "اللام" في الغالب **لبيان أن مدخولها هو المفعول لأجله**، نحو: جئتُ لزيارتك.

٧) تستخدم "مِنْ" في الغالب **لبيان مصدر الفعل** وتتضح حينما يأتي مع الأفعال ذات الصفة الانتقالية والأفعال الدالة على الخروج والظهور، نحو: خرجتُ من الحجرة، ونجيتُ من الهلاك. وتستخدم **للدلالة على سبب الفعل**، نحو: عجبتُ من جمالتها، وضحكتُ من مزاحه.

---

[١] انظر: الشمسان، **الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه**، ص٢٥٢-٢٥٣.

وأما بالنسبة إلى المعاني المتقاربة بين حروف الجر، فعلى الدارس أن ينتبه من ذلك أكثر:

الأول: "إلى" و"اللام"، تقول: هداه إلى السبيل، وللسبيل، فالهداية في المعنى أوصلتْ المهديَّ إلى السبيل، فالوصلة موجودة في معنى "إلى" و"اللام"، وإن كان بينهما التشابه، فالحرف "إلى" يكون لانتهاء الغاية، و"اللام" عارية عنها[١].

الثاني: "الباء" و"في"، كما في نحو: سكنتُ بمكة، وفي مكة. فقد يعاني الدارس من تقارب المعنى بين الحرفين، وإن كان بينهما فرق دقيق، لأنك إذا قلت زيد بمكة، فقد خبرت عن اتصاله بذلك الموضع، وأما إذا قلت: زيد في مكة، فقد خبرت عن احتوائه إياه وإحاطته به[٢].

الثالث: "على" و"اللام"، فتستعمل "على" فيما تكرهه، وتستعمل "اللام" فيما تؤثره[٣]. والمثال: دعا له، في الخير، ودعا عليه، في الشر[٤].

الرابع: "مِنْ" و"عن"، فالحرف "عن" يستعمل فيما لا ينتقل[٥]، فتقول: أخذتُ عنه العلم. ولذا، فلا يقال: أخذتُ منه العلم، لأن "مِنْ" تستعمل فيما ينتقل، فتقول: أخذتُ منه الدرهم.

---

(١) انظر: المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٢٩٧.

(٢) انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٤١٤.

(٣) انظر: الشمسان، (١٩٨٧م)، **حروف الجر: دلالاتها وعلاقتها**، جدة: مطبعة المدني، ص: ٣٣.

(٤) انظر: الكفوي، **معجم الكليات**، ص٤٤٦.

(٥) انظر: الشمسان، المرجع السابق، ص: ٣٥.

٢- طريقة مقترحة لتمييز الفعلين اللازم والمتعدّي:

أولا: **<u>من حيث الأبنية</u>**، كما أشارت الباحثة سابقا إلى أن للفعلين علامات كثيرة من حيث الأبنية، فهذه الأبنية لها مميزاتها الخاصة، حيث إنها تدل على تعدّي الفعل أو عدم تعدّيه من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها. وقد جمعت هذه الأبنية كما يلي:

الجدول ٨. الأبنية الخاصة للفعلين اللازم والمتعدّي

العدد	الأفعال	الأوزان	الأمثلة
١	الفعل اللازم	فعُل – يفعُـــل	شرُف محمد.
٢		فعَـــل ووصفه فعيل	ذلّ فهو ذليل.
٣		فعِـــل ووصفه فعيل	سمِن فهو سمين.
٤		افعللّ	اطمأنّ القلب.
٥		افوعلّ	اكوهدّ الرجل.
٦		افعنْلل	حرجمتُ الإبلَ فاحرنجم.
٧		افعنْلى	احرنجى الديكُ.
٨		انْفعل	كسرتُ الزجاج فانكسر.
٩		تفعْلت	تعفْرتَ.
١٠		افعلّ	احمرّ البُسرُ.
١١		افعالّ	اسوادّ الليل.
١	الفعل المتعدّي	فعْلَلَ	جلبَبَه أي ألبسه الجلباب.
٢		فَعْنَلَ	قلنسَهُ أي ألبسه القلنسوة.
٣		يَفْعَلَ	يرنأ لحيتَه.

ثانيا: **<u>من حيث الدلالة</u>**، ينبغي الانتباه من أن هناك أوزان أخرى مشتركة بين اللازم والمتعدّي. ففي هذه الحالة، على الدارس الملايوي أن يلمّ بدلالات الفعل، حتى يتمكن من معرفة نوع الفعل بدقة. فمثلا: الوزن (**أفْعل**)، قد ورد منه لازما، في نحو: أخطأ زيد، ومتعدّيا، في نحو: أكرمتُ زيدا. ولكن، على الدارس أن ينتبه من أنه يكون لازما إذا دلّ على <u>الدخول في المكان</u>، نحو: أمصرتُ، أي دخلتُ مصر، أو <u>الدخول في الزمان</u>، نحو: أمسيتُ، أي دخلتُ وقت الصبح، أو <u>الصيرورة</u>، نحو: أحصد الزرع، أي صار ذا حصاد. وإليك التفصيل:

الجدول ٩. دلالات الأبنية المشتركة بين اللازم والمتعدّي

العدد	الأوزان	معانيها[١]	مثالها	نوع الفعل
١	فعْللَ	المشابهة	علقمتُ القهوة أي صارت كالعلقم	متعد
		الصيرورة	مركشتَ الرجل أي صيرتَه مراكشيا	
		الإصابة	عرقبتُهُ أي أصبت عرقوبة	
		استخدام الشيء بوصفه آلة	تلفنتُ أي استعملتُ التلفون	لازم
		النحت[٢]	بسملتُ أي قلتُ بسم الله	
		الظهور	برعمتْ الشجرة أي ظهرت براعمها	
٢	فَـــعَّـــلَ	التعدية	فرّح زيدٌ عمرا	متعد
		التكثير	قطّعتُ الحبل أي جعلته قطعا كثيرة	
		نسبة المفعول إلى أصل الفعل	كفّرتُ زيدا أي نسبته إلى الكفر	
		سلب أصل الفعل من المفعول	قشّرت الرمان أي نزعت قشره	
		الاتخاذ	خيّم القومُ	لازم
٣	فَـــاعَـــلَ	المشاركة بين اثنين	ضاربتُ زيدا	متعد
		معنى "أفْعَلَ" للتعدية	عافاك اللهُ أي أعفاك	
		معنى "فَعَّلَ" للتكثير	ضاعف اللهُ أي جعله أضعافا كثيرة	لازم
		معنى "فَعَلَ" المجرد	سافر زيد	

---

[١] انظر: ستار، محمد حمزة، **تصريف بناء الأفعال**، ص١٣-٣٢.

[٢] تأتي الأفعال على هذه الدلالة، حيث نحتتها العرب، ويبدو أنها أفعال تحفظ ولا يقاس عليها. (انظر: الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، ص٧٢)

العدد	الأوزان	معانيها	مثالها	نوع الفعل
٤	أفْـعَـلَ	التعدية	أكرمتُ زيدا	متعد
		التعريض	أباع زيدٌ الثوبَ أي عرضه للبيع	
		السلب أو الإزالة	أعوجتُ الحديدَ أي أزلتُ عوجه	
		المبالغة	أشغلتُ زيدا أي بالغته في شغله	
		وجدان الشيء في صفة	أعظمتُه أي وجدته عظيما	
		الصيرورة	أحصد الزرعُ أي صار ذا حصاد	لازم
		الدخول في الزمان	أمسيتُ أي دخلتُ في المساء	
		الدخول في المكان	أمصرتُ أي دخلتُ مصر	
٥	تَـفَـاعَـلَ	المشاركة بين اثنين فأكثر	تجاذب زيد وأحمد ثوباً	متعد
			تضارب زيد وأحمد	لازم
		التظاهر ما ليس في الواقع	تمارض زيد أي أظهر المرض ليس فيه	
		الوقوع تدريجيا	توارد القوم أي ورد القوم دفعة بعد أخرى	
		معنى "فعل" المجرد	تعالى الله أي علا الله	
		مطاوعة "فاعل"	باعدتُ زيدا فتباعد زيد	
٦	تَـفَـعَّـلَ	الاتخاذ	تبنّيتُ يوسف أي اتخذتُه ابنا	متعد
		الطلب	تبيّن زيد الشيء أي طلب بيانه	
		مطاوعة "فعّل"	كسّرت الزجاج فتكسّر	لازم
		الدلالة على مجانبة الفعل	تذمّم زيد أي جانب الذمَّ	
		الصيرورة	تأيّمتْ المرأة أي صارت أيما	
		حصول الفعل مرة بعد أخرى	تجرّع زيد أي شرب جرعة بعد جرعة	
		التكلف	تشجّع زيد أي تكلف الشجاعة	

العدد	الأوزان	معانيها	مثالها	نوع الفعل
٧	افْــتَــعَــلَ	الاجتهاد في تحصيل أصل الفعل	اكتسبتُ المال أي اجتهدتُ في تحصيل الكسب	متعد
		مطاوعة "فعَل"	جمعتُ الإبل فاجتمع	لازم
		الاتخاذ	اختبز زيد أي اتخذ له خبزا	
		الإظهار	افتقر الرجل أي أظهر الفقر	
		معنى "تفاعل" للمشاركة	اختصم زيد أي تخاصم	
		الطلب	اكتدّ أي طلب منه الكَدَّ	
٨	اسْتَــفْــعَــلَ	طلب الفعل	أستغفر اللهَ أي طلب منه المغفرة	متعد
		الوجدان على صفة	استحسنتُ الأمرَ أي وجدته حسنا	
		المصادفة	استكرمتُ زيدا أي صادفتُه كريما	
		التكلف	استجرأتُ أي تكلفتُ الجرأة	لازم
		الصيرورة	استحجر الطين أي صار حجرا	
		معنى "فعَل" المجرد	استقرّ زيد أي قرّ	
		القوة	استكبر أبو لهب أي قوي كبرُه	
		مطاوعة "أفعل"	أراحه فاستراح	
		النحت	استرجعتُ أي قلتُ إنا لله وإنا إليه راجعون	
٩	افْعَــوْعَــلَ[1]	المبالغة	احدودب زيد أي اشتدّ حدبه	لازم
		معنى "فعَل" المجرد	افعوعم الإناء أي فعَم	
١٠	افْعَــوَّلَ[2]	مبالغة اللازم	اخروّط السفر	لازم

(١) قد ورد منه لفظان متعدّيان هما: اعرورى واحلولى، نحو: اعروريتُ الفرس أي ركبتُه، واحلوليتُ الطعام، أي استطبتُه. (انظر: ستار، **تصريف بناء الأفعال**، ص٣٠)

(٢) قد ورد متعدّيا شذوذا، نحو: اعلوّط الرجل البعيرَ أي تعلّق بعنق البعير. (انظر: المرجع نفسه، ص٣٢)

في الجدول السابق، حاولت الباحثة أن تعيّن نوع الفعل حسب المعاني التي جلبتها الصيغ المزيدة في العربية.

وأما بالنسبة إلى المعاني للصيغ المجردة، وهي فَعَلَ بفتح العين، وفَعِلَ بكسر العين، فيبدو أن هذه المعاني كثيرة لا تكاد تحصر[١]. ففي هذه الحالة، تقترح الباحثة أن يلتزم الدارس بقاعدة "قياس الفعل على مثله وضده" حتى يتمكن من تمييز نوع الفعل بدقة. وهذا ما أشار إليه إبراهيم الشمسان في كتابه "دروس في علم الصرف"، حيث قال: "وهذا المعيار متصل بالجانب الدلالي؛ فهو يفترض معرفة أفعال لازمة أو متعدّية؛ لتقاس عليها أفعال لا يعرف تصنيفها من تعد أو لزوم."[٢]. وكذلك الالتزام بقاعدة "السؤال عن الفعل"، لأن من الواقع، أن الفعل اللازم نحو: جلس، لا يسأل عنه بمن وقع الجلوس؟. وإنما يسأل عن الفعل المتعدّي مثل: ضرب، فيقال: بمن وقع الضرب؟ فتجيب: بزيد[٣].

وأما الأفعال التي تعدّت بحروف الجر، كما في نحو: أمسكتُ بالقلم، وذهبتُ بالسيارة، فتقترح الباحثة أن يرجع الدارس إلى علامة الفعل المتعدّي وهي عود الضمير إلى المفعول به. فالفعل المتعدّي يتقبل الضمير (الهاء)، فتقول: القلم أمسكتُهُ وأمسكتُ به، بينما الفعل اللازم لا يتقبل هذا الضمير، فلا تقول: السيارة ذهبتُها، وإنما تقول: ذهبتُ بها. فالفرق بينهما في هذا النحو واضح.

---

[١] وعلى الرغم من كثرتها، لقد ذكر الباحث نافي حنفي معان هذه الصيغ في رسالته. انظر: دوله، نافي حنفى، (١٩٩٩م)، **الفعل في اللغتين العربية والماليزية: دراسة في التحليل التقابلي**، أطروحة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص٦٢-٦٤.

[٢] انظر: الشمسان، **دروس في علم الصرف**، ص١٤٠-١٤١.

[٣] انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٧١، والشمسان، المرجع السابق، ص١٤١.

٣- المقترحات العامة لعلاج الصعوبات في استخدام حروف الجر مع الأفعال:

حاولت الباحثة أن تقدم بعض المقترحات بصفة عامة، التي يمكن أن يستفيد منها الدارسون الملايويون في محاولتهم في إتقان استعمال حروف الجر في الأفعال، وهي:

١) الاستفادة من المعاجم الثنائية (عربية ملايوية) حين يترددوا في اختيار الحروف المناسبة للأفعال.

٢) الإكثار من التدريبات حول استخدام حروف الجر مع الأفعال بنسب معينة ومتقاربة من خلال أنماط شائعة الاستعمال، ومتدرجة من حيث الصعوبة والتعقيد والجدة، بما يتناسب مع مستوى الدارسين في كل مرحلة من مراحل التعلم، فلا تكون سهلة جدا لا تفيدهم شيئا، ولا تكون صعبة جدا تسبب لهم الإحباط وخيبة الأمل.

٣) الإكثار من قراءة كتب لغوية، أو صحف، أو مجلات أو غيرها، لتزداد ثروتهم في الكلمات ودلالاتها واستعمالاتها.

٤) الإكثار من مراجعة النماذج خارج الكتب المدروسة أي غير النماذج المذكورة في كتبهم، حتى يتعودوا ظاهرة حروف الجر مع الأفعال ويألفوها.

٥) الإلمام بمعاني صيغ الأبنية حيث إن تغيير الفعل الثلاثي المجرد إلى الفعل الثلاثي المزيد يحصل على معان جديدة، وكذلك على معان كثيرة وليس معنى واحدا.

٦) الانتباه من أن الأفعال التي تعدت بحروف الجر، قد تأتي متعدّية كما في نحو: أمسكتُ بالقلم، فلا ينحصر ذلك بالأفعال اللازمة على الرغم من أن مجيئها في هذا الشكل أكثر.

٧) الانتباه من أن في العربية حروف متى ما دخلت على الأفعال تغير معنى الفعل، نحو: دعا له بمعنى دعا لصالحه، ودعا عليه بمعنى لعنه.

٨) الاهتمام بأوجه التشابه والاختلاف بين اللغتين العربية والملايوية في الأفعال اللازمة والمتعدّية، وخاصة فيما يتعلق بالبنية والدلالة.

٩) فهم الكلمة في سياقها الذي وردت فيه، وعدم حفظ الكلمات ومعانيها في قوائم معزولة عن سياقاتها، وذلك لأن بعض الأفعال قد تأتي لازمة ومتعدّية، نحو: نقص المالُ، ونقص محمدٌ زيدا دينارا.

١٠) المراعاة بمعاني حروف الجر حيث إن لكل حرف معان واستعمالات كثيرة، حتى يمكن أن يكون الحرف زائدا يفيد التأكيد ولا ضرورة لترجمتها بالملايوية، إذ يفهم معانييها من السياق.

١١) المعرفة بمواطن الأخطاء، حيث إنه لا خير في إصلاح لا يدرك الدارس أخطائه.

الخاتمة

من أهم النتائج التي انتهت إليها الباحثة من خلال الحديث عن الصعوبات في استعمال حروف الجر في الأفعال اللازمة والمتعدّية في اللغة العربية لدى الدارسين الملايويين:

١) قد أثبتت الدراسة أن الدارسين الملايويين يواجهون صعوبات في اختيار حروف الجر المناسبة للأفعال. ومن الملحوظ، أن الصعوبات الدلالية من أكثر الصعوبات التي يواجهها الدارسون، فقد أخطأوا في وضع حروف الجر في مكانها الصحيح.

٢) وأما من ناحية الصعوبات النحوية، فتلاحظ أنهم أخطأوا في استعمال حروف الجر في مواضع لا ضرورة فيها ظنا أن الفعل لازم فاحتاج بذلك إلى حروف الجر للوصول إلى مفعوله، وفي موضع آخر، أنهم قد يهملون وضع حروف الجر في مواضعها في الوقت الذي يقتضيها السياق ذكرها.

٣) وأما من ناحية الصعوبات الصرفية، فقد أكدت الدراسة أن معظم المتعلمين يزعمون أن الأفعال إذا تعدت بحروف الجر فهي لازمة، من غير نظر إلى معايير أخرى في التمييز بين الفعلين.

٤) يُتوقع أن هذه الصعوبات إنما تحدث نتيجة اختلاف اللغة الأم الملايوية واللغة العربية، فيلتزم الدارس بنقل خبرته اللغوية في تعلّم اللغة العربية. كما يُتوقع أنهم يأخذون بتعميم القاعدة، فضلا عن عدم إلمامهم بقواعد اللغة العربية نفسها، وكذلك عدم دقتهم في تعلّم الصيغ الصرفية، وعدم الاهتمام بمعاني حروف الجر الكثيرة، ولا سيما في معانيها المتقاربة.

فهذه محاولات أرادت الباحثة بها منفعة إخواننا، فإن أصابت فبتوفيق الله، ثم بتوجيهات مشرفها الفاضل الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، وإن أخطأت فتلتمس من أستاذها وزملائها العذر مشفعا بالنصح والإرشاد. وأخيرا، تسأل الله أن ينفع بها، وأن يجعل عملها خالصا لوجهه الكريم، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قائمة المصادر والمراجع

أ) المصادر والمراجع باللغة العربية

١. القرآن الكريم.

٢. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله (ت ٥٧٧هــ)، **أسرار العربية**، ط٢، (تحقيق محمد حسين شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.

٣. أنطون بشارة قيقانو، (١٩٩٨م)، **معجم تعدّي الأفعال**، دط، بيروت: دار المراد.

٤. الأهدل، محمد بن محمد، والشعبي، عبدالله يحيى، (٢٠١٠م)، **الكواكب الدرية على متممة الأجرومية**، ط٦، بيروت: دار الكتب العلمية.

٥. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هــ)، **شرح المقدمة المُحْسِبَة**، (تحقيق خالد عبد الكريم).

٦. البقري، أحمد ماهر، (١٩٨١م)، **في علم النحو دراسة ومحاورة.**

٧. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هــ)، **شرح الجمل في النحو**، ط١٠، (تحقيق خليل عبد القادر عيسى)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠١١م.

٨. ________________، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، (تحقيق كاظم بحر المرجان)، دت.

٩. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هــ)، **سر صناعة الإعراب**، ط٢، ٢م، (تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.

١٠. ________________، **اللمع في العربية**، (تحقيق سميح أبو مغلي)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.

١١. الحملاوي، أحمد بن محمد (ت ١٣١٥هــ)، **شذا العرف في فن الصرف**، دط، (تحقيق أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري)، دار الكيان، الرياض، دت.

١٢. الراجحي، عبده علي إبراهيم، (١٩٩٩م)، **التطبيق النحوي**، ط١، الرياض: مكتبة المعارف.

١٣. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)، **كتاب معاني الحروف**، دط، (تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي)، دار نهضة مصر، القاهرة، دت.

١٤. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، **اللامات**، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

١٥. ______________________، **كتاب حروف المعاني**، ط١، (تحقيق علي توفيق الحمد)، دار الأمل، إربد، ١٩٨٤م.

١٦. الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، **المفصل في علم العربية**، ط١، (تحقيق فخر صالح قدارة)، دار عمار، عمان، ٢٠٠٤م.

١٧. ستار، محمد حمزة، (١٤٢٧ه)، **تصريف بناء الأفعال**، ط١، القاهرة: دار الفجر الإسلامي.

١٨. السامرائي، إبراهيم، (١٩٨٣م)، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٩. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، دط، ٣م، **الأصول في النحو**، (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، دت.

٢٠. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، ط٤، ٥م، (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، الشركة الدولية للطباعة، ٢٠٠٤م.

٢١. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، ط١، ٥م، (تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

٢٢. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط٣، ٥م، (تحقيق عبد العال سالم مكرم)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٢٣. ______________________، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ط٢، ٢م، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٤. ______________________، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط١، (تحقيق أحمد شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٥. الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد عمر الأزدي (ت ٦٤٥هـ)، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، ط٢، ٣م، (تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتبي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٦. الشمسان، أبو أوس إبراهيم سليمان، (١٩٨١م)، **الجملة الشرطية عند نحاة العرب**، ط١، القاهرة: مطابع الدجوى.

٢٧. ـــــــــــــــ، (١٩٨٧م)، **حروف الجر: دلالاتها وعلاقتها**، جدة: مطبعة المدني.

٢٨. ـــــــــــــــ، (١٩٩٧م)، **دروس في علم الصرف**، ط١، الرياض: مكتبة الرشد.

٢٩. ـــــــــــــــ، (١٩٨٦م)، **الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه**، الكويت: ذات السلاسل.

٣٠. ـــــــــــــــ، (١٩٨٧م)، **قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي**، جدة: مطبعة المدني.

٣١. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دط، ٤م، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.

٣٢. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي الحضرمي (ت ٦٦٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، دط، (تحقيق صاحب أبو جناح)، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصيل، بغداد، ١٩٨٠م.

٣٣. ـــــــــ، **الممتع الكبير في التصريف**، ط١، (تحقيق فخر الدين قباوة)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

٣٤. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن الهاشمي (ت ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل**، دط، ٢م، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.

٣٥. عواد، محمد حسن، (١٩٨٢م)، **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، ط١، عمان: دار الفرقان.

٣٦. الغلاييني، مصطفى، (٢٠١٠م)، **جامع الدروس العربية**، ط١، (تحقيق منصور علي عبد السميع وثناء محمد سالم ومحمد محمود القاضي)، القاهرة: دار السلام.

٣٧. الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، **الإيضاح العضدي**، ط١، (تحقيق حسن شاذلي فرهود)، مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩م.

٣٨. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي (ت ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

٣٩. الفوزان، عبدالله بن صالح، **دليل السالك إلى ألفية ابن ابن مالك**، الرياض: دار المسلم.

٤٠. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ط٢، (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.

٤١. اللبدي، محمد سمير نجيب، (١٩٨٥م)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.

٤٢. المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢ه)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ط٢، (تحقيق أحمد محمد الخراط)، دار القلم، بيروت، ١٩٨٥م.

٤٣. ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، (تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون)، هجر للطباعة والنشر، دت.

٤٤. _____، **شرح الكافية الشافية**، ط١، (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي)، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.

٤٥. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، دط، ٤م، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة)، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠م.

٤٦. المرادي، بدر الدين أو محمد بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن ابن مالك**، ط١، (تحقيق عبد الرحمن علي سليمان)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤٧. الهاشمي، أحمد، **القواعد الأساسية للغة العربية**، بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٨. الهروي، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤١٥هـ)، **كتاب الأُزْهِية في علم الحروف**، ط٢، (تحقيق عبد المعين الملوحي)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

٤٩. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن ابن مالك**، دط، ٤م، (تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م.

٥٠. __________، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ط١، (تحقيق ح. الفاخوري)، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.

٥١. ____________، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، دط، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١١م.

٥٢. ____________، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط٣، ٢م، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٠م.

ب) الرسائل الجامعية

١. جعفر، محمد نجيب، (٢٠١٠م)، **الجملة في اللغتين العربية والملايوية: دراسة تقابلية**، أطروحة غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٢. دوله، نافي حنفى، (١٩٩٩م)، **الفعل في اللغتين العربية والماليزية: دراسة في التحليل التقابلي**، أطروحة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٣. فا، مت طيب، (١٩٩٦م)، **دراسات تقابلية بين اللغتين العربية والماليزية على مستوى المركبات الاسمية والوصفية والفعلية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٤. مد عيسى، ذو الكفل، (٢٠٠٨م)، **حروف الجر والعطف في اللغتين العربية والملايوية: دراسة تقابلية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ج) المصادر والمراجع باللغة الملايوية

1. Ahmad, Ibrahim, (2000M), **Perkamusan Melayu Suatu Pengenalan**, cetakan kedua, Dewan Bahasa dan Pustaka, Kuala Lumpur.
2. Haji Dollah, Haji Abu Abdullah Hanafi, (2006M), **Kamus Al-Khalil**, cetakan kedua, Pustaka Salam, Kuala Lumpur.
3. Haji Omar, Asmah, **Nahu Melayu Mutakhir**, edisi kedua, Dewan Bahasa dan Pustaka, Kuala Lumpur.

استبانة الطلبة

ترجو الباحثة من الطالب أن يقرأ الأسئلة بدقة، ثم أن يجيب بوضع (/) في الخانة المخصصة لها.

أجب الأسئلة الآتية:

١. ضع الأفعال الآتية في جمل مفيدة:

الرقم	الأفعال	الجمل المفيدة
١	غضب	
٢	أتى	
٣	تعجّب	
٤	اتّجه	
٥	دخل	

٢. عيّن الأفعال حسب سياقها في الأمثلة الآتية من اللازم أو المتعدّي:

الرقم	الأمثلة	اللازم	المتعدّي
١	ضربتُ لزيد		
٢	اطمأنّ القلب بذكر الله		
٣	أبدأ دراستي بالبسملة		
٤	أمسكتُ بالقلم		
٥	أمسكتُ قلمِي		

٣. عيّن الأمثلة الآتية من الصواب أو الخطأ، ثم صحّح الأخطاء منها:

الرقم	الأمثلة	
١	رُدّ الكتاب لصاحبه.	
٢	رزقه اللهُ بالأولاد.	
٣	صعِدتُ على السطح.	
٤	نظرتُ محمدًا في السوق.	
٥	اشتريتُ بالدينار ثوبا.	
٦	ضرُب زيدٌ.	
٧	فرِح الولدُ بالهدية.	
٨	جالستُ زيدا.	
٩	عجبتُ أن أراك بالأمس.	
١٠	اتصلتُ بصديقتي أمس.	

٤. ضع حروف الجر المناسبة للأفعال الآتية، أو ضع (-) حين لا يقتضي السياق ذكره:

١- أسْتأذِنُ _____ الأستاذ في الخروج.

٢- أسْأَلُ _____ الله أن يتمم لك بالنعمة والحسنة.

٣- حضرْتُ _____ المحاضرة بالأمس.

٤- أرْسَلْتُ _____ زيد هديةً.

٥- يرْغَبُ أحمد _____ السفر إلى كوريا.

٦- أعطيتُ _____ أحمد درهما.

٧- يحصُلُ زيد _____ نتيجة ممتازة في الامتحان.

٨- ألْتَحِقُ _____ جامعة السلطان الشريف علي.

٩- دعا محمدٌ _____ صاحبه بطول العمر.

١٠-عجبتُ _____ صوتك الجميل.

DIFFICULTIES IN THE USAGE OF PREPOSITIONS IN ARABIC LANGUAGE IN INTRANSITIVE AND TRANSITIVE VERBS AMONG MALAY LEARNERS: DESCRIPTIVE ANALYTICAL STUDY

By
Dayangku Nurul Majeedah binti Pengiran Haji Hamdan

Supervisor
Dr. Mohammad Hassan Awad, Prof.

ABSTRACT

This study examines the issue of difficulties in the usage of prepositions in Arabic language in intransitive and transitive verbs among Malay learners: Descriptive Analytical study. In this study, the research offers a comprehensive description of the verb in descriptive terms of its intransitive and transitive, and also the prepositions in the Arabic language. It also provides the analysis of the difficulties in the usage of prepositions in the verbs. This study has been accomplished through viewing the results of the questionnaire which had been distributed among the students of the Arabic language at Sultan Sharif Ali Islamic University, Brunei Darussalam for the academic year 2012/2013. This study has also benefitted from previous studies that had been carried out by Malay researchers in contrastive analysis between the two languages in the two topics; the prepositions and the intransitive and transitive verbs. The importance of this study is to identify the extent of the difficulties faced by the learners in the usage of prepositions with verbs. In the end of this study, the research also provides some suggestions which look to be useful in facilitating their attempts to understand this phenomenon.